

مؤشرات التهيئة المكانية الاقليمية لجمهورية مصر العربية في جذب الاستثمارات لتحقيق التنافسية في السوق العالمية

أ.د/ مهند محمد العجمي * د/ أسامة حلمي محمد** م/ شيماء محمد حمدي درباله ***
*أستاذ التخطيط العمراني بقسم العمارة كلية الهندسة جامعة المنيا
**المدرس بقسم العمارة كلية الهندسة جامعة المنيا
***المدرس المساعد بقسم العمارة كلية الهندسة جامعة المنيا

النشرة العلمية لبحوث العمران- كلية التخطيط الاقليمي والعمراني -جامعة القاهرة - العدد الثالث والعشرون-2017

ملخص البحث

يختص البحث بدراسة مؤشرات التهيئة المكانية الداعمة لبناء قاعدة تنافسية بالسوق العالمية؛ من خلال دراسة مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية؛ ودور استراتيجيات التنمية الاقتصادية للدولة في جذب الاستثمارات ودخول اتفاقيات تجارية كأحد أهم حلول التنمية الاقتصادية، للتكامل والاندماج في منظومة السوق العالمية والاقتصاد العالمي. مع دراسة مدى توافق هذه المؤشرات أو تعارضها مع استراتيجيات الدولة في بناء قاعدة اقتصادية تنافسية، باستغلال الموارد الاقتصادية المعطلة بالاقليم الصحراوي؛ وبالتكامل مع وادي النيل والدلتا. وذلك طبقاً لاعتبار المعطيات والمحددات المكانية لتوطين الاستثمارات، بغرض تدعيم وضع مصر التنافسي في السوق العالمية.
الكلمات المفتاحية :- التهيئة المكانية - الاستثمار - أنشطة اقتصادية تنافسية - السوق العالمية

المقدمة :-

تواجه المراكز الحضرية الكبرى بجمهورية مصر العربية نمو سريع راجع إلي تراكم الاستثمارات والتكدس السكاني في المناطق المركزية ، مما تسبب في وجود فجوة بين السكان والمكان في الاقاليم المختلفة ، نتيجة لغياب الرؤية الإستراتيجية للتهيئة المكانية للمناطق النائية لجذب الاستثمارات طبقاً للموارد المتاحة ، وتزامن ذلك مع تمركز الاستثمارات في وحدات ضخمة متاخمة للوادي الضيق في امتدادات المدن الجديدة ، والتركيز على التنمية العمرانية كأساس للتنمية الشاملة، بالرغم من أن العمران يجب أن يأتي كمتطلب للتنمية الاقتصادية بعد جذب العديد من الأنشطة والسكان، وبالرغم من استقطاب المراكز الحضرية الكبرى للأنشطة والسكان والاستثمارات ، إلا أن الضغوط العمرانية الناتجة عن تركيز السكان وقلة الأراضي واستنزاف الموارد الطبيعية وقفت عائق أمام بناء تنافسية قوية بالسوق العالمي. ومع التطور الاقتصادي وفي ضوء اختلاف نقاط القوة بين الدول المختلفة طبقاً لمدي توافر الموارد الطبيعية والبشرية ، أصبحت العلاقات الخارجية بين الدول احد أهم حلول التنمية الاقتصادية لجذب الاستثمارات وتحقيق التكامل بين الدول المختلفة.

وأصبحت عوامل التهيئة المكانية { تعظيم أهمية الموقع استراتيجياً - وفرة الموارد الطبيعية - مستوي الأجور وتوافر العمالة الماهرة - توافر البنية الأساسية - حجم الأسواق - المناخ السياسي - المناخ المالي (الضرائب - الجمارك) } - الحوافز المقدمة من المؤسسات الاقتصادية لتيسير بيئة أداء الأعمال { موضع تنافس بين الدول لتوطين أنشطة اقتصادية جاذبة للاستثمارات ، تساهم في دخول سيق التنافس بالسوق العالمي.

وهو ما رصدته العديد من المنظمات الدولية لتقييم قوة السياسات المحركة للتهيئة المكانية لاستغلال الفرص الكامنة وتحفيز جذب الاستثمارات ودفع التنمية طبقاً للأهداف القومية الخاصة بكل دولة ، وعبرت عنها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في مجموعة من المؤشرات المعتمدة من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والمنندي الاقتصادي العالمي ، والتي اقتصت بدراسة متطلبات التهيئة المكانية لتكوين قاعدة اقتصادية، من متطلبات اساسية (الاستقرار الاقتصادي - القدرة التمويلية - البيئة المؤسسية - سهولة اداء الاعمال - حجم السوق وفرص النفاذ اليه) ومتطلبات كامنة (الموارد الطبيعية والبشرية - تكلفة الاعمال - الأداء اللوجستي - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وعوامل خارجية ايجابية خاصة باقتصاديات التكتل ونقل التكنولوجيا الجاذبة للاستثمارات.

وهو ما تعرض اليه البحث لاستنتاج مؤشرات التهيئة المكانية الداعمة للتنافسية للوضع الراهن والمستقبلي ، في ضوء ماتمر به جمهورية مصر العربية من مشروعات للتهيئة المكانية يصعب تقييمها بدقة بالوضع الراهن ، لأنها مازالت جارية ولم نجني ثمارها بعد.

هدف البحث:-

الوصول الى مجموعة من المؤشرات الداعمة للتهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية لتحسين استغلال ماتملكه مصر من موارد كامنه غير مستغله تساهم في جذب الاستثمارات وبناء قاعدة تنافسية بالسوق العالمية ، من خلال دراسة مقارنة بين مناطق توطن الاستثمارات وفقا لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية للدولة في جذب الاستثمارات (التشريعات والقوانين الخاصة بجذب الاستثمارات - دخول اتفاقيات تكامل اقليمي لجذب الاستثمارات) ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ٢٠٥٠ (بهدف إيجاد ركائز اقتصادية للنشاط البشري خارج المعمور الحالي من خلال التهيئة المكانية لتعمير المناطق الصحراوية) وخطط وزارة الاستثمار (بهدف جذب الاستثمارات بالاعتماد علي الموارد الكامنة غير المستغلة بالمناطق المختلفة) .

منهجية البحث:-

اعتمد البحث على الاجراءات المنهجية التالية:

- ١- دراسة المفاهيم المتعلقة بالتهيئة المكانية وتحليل اهم مقومات ومعوقات واهداف التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية (منهج وصفي)
- ٢- تحليل اجراءات التهيئة المكانية لجذب الاستثمارات، من خلال عقد دراسة مقارنة بين مناطق توطن الاستثمارات وفقا لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية للدولة ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ٢٠٥٠ وخطط وزارة الاستثمار (منهج تحليلي مقارن).
- ٣- دراسة مؤشرات التهيئة المكانية للوضع الراهن بجمهورية مصر العربية ، وفعاليتها في تحسين الاستفادة من الفرص الكامنة وبناء قاعدة اقتصادية تنافسية بالسوق العالمية . (منهج استقرائي استنباطي)

المفاهيم الرئيسية الخاصة بموضوع البحث :-

قوى السوق العالمي :- تتمثل في الملامح التنظيمية للأسواق و قدرة المؤسسات الاقتصادية على إنتاج سلع رائدة منافسة تحقق أهدافها الاقتصادية ومصالحها المرتبطة بحجم العرض والطلب علي السلع والخدمات وتحديد الأسعار.^١

الاستثمار :- هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد/المؤسسة في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن لتحقيق أقصى ربحية ممكنة في أقل وقت ممكن ، مقابل تحمل عنصر المخاطرة لاحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.^٢

مناخ الاستثمار- هو المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية ، ويؤثر إيجاباً أو سلباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.^٣

الحدود التنموية :- هي نطاقات تأثير الأنشطة الاقتصادية، وتمثل المنتج النهائي للنشاط الاقتصادي وقدرته علي إدارة الموارد بكفاءة لصالح التنمية القومية ودخول التنافس العالمي.^٤

الأقاليم الاقتصادية :- هي نطاق التفاعل بين الحيز المكاني للتنمية والنشاط الاقتصادي والمؤسسة المسؤولة عن إدارة العلاقات الاقتصادية ، وتختلف خصائص كل إقليم باختلاف الإمكانيات المتاحة والرؤى الإستراتيجية الموجهة للتنمية وطموحاته في تحقيق تنمية حدودية علي المستوي القومي أم تنمية لا حدودية عالمية متخطية للحدود القومية.^٥

التهيئة المكانية تبدأ اساسا بالبيئية الأساسية ، وتشمل توطین أنشطة اقتصادية جاذبة للسكان والاستثمارات وملائمة للطلب العالمي طبقاً للموارد المتاحة، ويتم تقييمها بناء علي دراسة الجوانب التنظيمية والتسويقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية طبقاً لما يلي:-^٦

مصطفى منير محمود ، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء

^١ من الألفية الثالثة) ، جامعة القاهرة ،سالة دكتوراه ،كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ٢٠٠٩

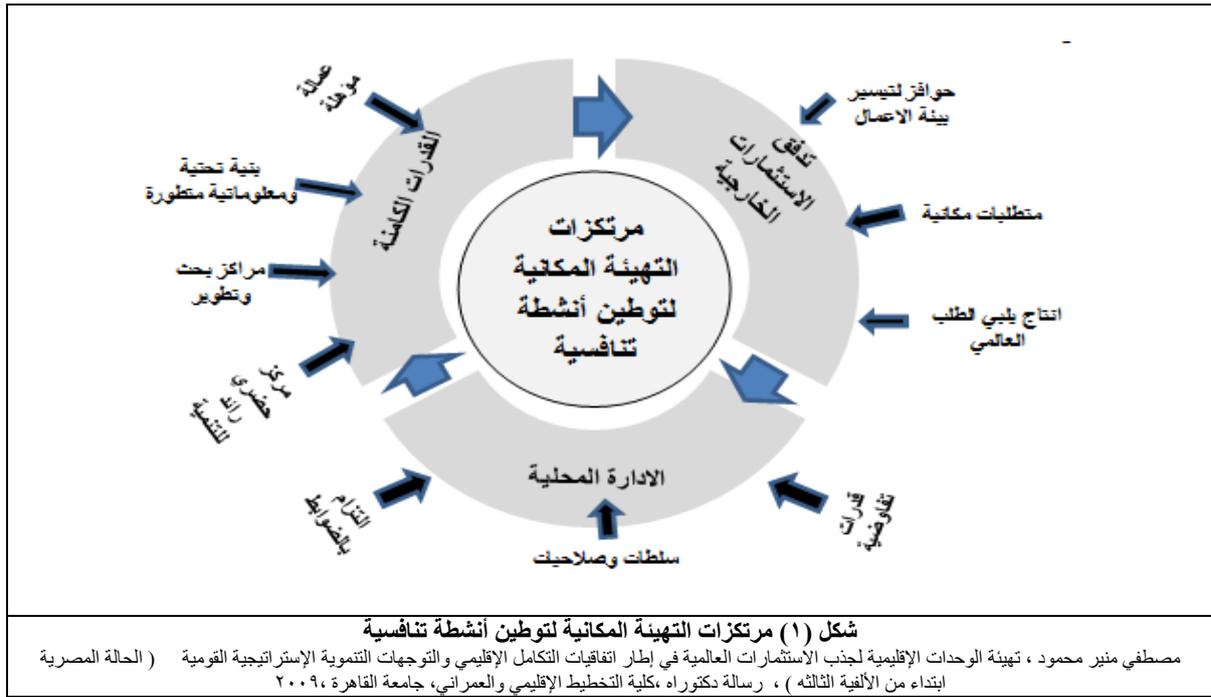
^٢ مصطفى منير ، توجيه التنمية العمرانية بالمراكز الحضرية الكبرى للحد من ضغوط الاستثمار " حاضرة الدمام بالمملكة العربية السعودية كدراسة حالة " ، مؤتمر تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى ، القاهرة ٢٠١٣

^٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد١٧٧- أبريل ٢٠٠٢م- ص٣-٣.

^٤ إنتهال أحمد عبد المعطى، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة ٢٠٠١

^٥ إنتهال أحمد عبد المعطى، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة ٢٠٠١

- ١- المتطلبات المكانية والتنظيمية المؤهلة للتنافسية والتي تتمتع بانفصال صلاحيات التنمية الإقليمية عن التنمية القومية ، من خلال انفصال المؤسسات الإدارية والتمويلية ، وما يصاحب ذلك من تغيرات سريعة في التنمية ناتجة عن سهولة مزاوله الاعمال الخاصة ببدء النشاط التجاري .
- ٢- دور المؤسسات ومراكز البحث في تطوير الإنتاج ورفع معدلاته وتهيئة العمالة.
- ٣- دور القطاع الخاص وتقييم سعيه لتحقيق اقصى ربحية ، من خلال الاستهلاك الأقصى للأصول الثابتة، ومطابقة ذلك بدوره في تحقيق التنمية ، من خلال التغلب علي ضغوط البيئة العمرانية الطارده للاستثمارات.
- ٤- التغلب علي الضغوط الاجتماعية الخاصة بالطبقات الفقيرة في ظل التوجهات الاستثمارية الرأسمالية المفتوحة.



عوامل التهيئة المكانية :- هي المحرك الرئيسي لتوطين الأنشطة الاقتصادية الجاذبة للسكان والاستثمارات، ويتم من خلالها تحديد نطاقات الأقاليم الاقتصادية وتتمثل في :-^٢

- ✓ عوامل تقليدية داعمة للتنمية اعتمادا علي وفرة العوامل الكامنة و تركز علي الاستفادة من أهمية الموقع الاستراتيجي علي مستوي الدولة والدول المجاورة والقرب من منافذ الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، لتعزيز الاتصالات وتحسين استغلال الموارد الطبيعية ومعالجة ضغوط البيئة العمرانية الطارده للاستثمارات.
- ✓ مراكز غير تقليدية معتمدة علي التطوير والابتكار لتلبية متطلبات السوق العالمي (مراكز لدعم الإنتاج الصناعي وتطويره- مراكز أبحاث متخصصة مؤهل بكوادر فنية متميزة- مراكز أرضية لاستقبال الأقمار الصناعية - مراكز مالية عالمية - مراكز تدريب دولية- مراكز دعم لوجيستي للصناعات والأنشطة الاستثمارية).

وطبقاً لتلك العوامل وحجمها ونطاق نفوذها وتنافسيتها يتم صياغة منهجية للتأهيل المكاني ونوعية الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ومدى ملائمتها لحركة الاستثمارات وقوي السوق العالمي.

مصطفى منير محمود ، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الألفية الثالثة) ، جامعة القاهرة ،رسالة دكتوراه ،كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ٢٠٠٩
حاتم مصطفى راشد ، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق علي محور قناة السويس ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، ٢٠١١

تمهيد :-

تمثل مصر أحد الدول النامية شديدة المركزية ، وبالرغم من موقعها الجغرافي المتميز وتعدد مواردها الكامنة إلا أنها لم تظهر علي خريطة العالم كرائدة لأي نشاط اقتصادي أو كمنافس قوي مستقطب للاستثمارات الخارجية .
و لذلك سوف يدرس البحث التهيئة المكانية لتحسين استغلال الموارد الكامنه لبناء تنافسية قوية بالسوق العالمي تضع مصر علي خريطة العالم .

١- مقومات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية

- تمتلك مصر أصول ومؤهلات تنافسية تمكنها من المنافسة العالمية وتتمثل في :-^١
 - رأس مال بشري (٨٥ مليون نسمة تنمو بمعدل ٢ : ٢,٥% سنوياً)^٢ ساعد علي تحويل مصر إلى سوق استهلاكي كبير ، وقوي عامله ضخمة منخفضة الأجر (٢٦ مليون نسمة عام ٢٠١٠ من المقدر أن تنمو بمعدل ٤% سنوياً).
 - موارد طبيعية متنوعة و موقع متميز متصل بطرق التجارة العالمية وسط التدفقات التجارية من الشرق إلي الغرب .
 - بنية أساسية متطورة بمقاييس عالمية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطرق و الموانئ والمطارات .
 - تنافسية للمعدلات الضريبية علي دخل الشركات والأفراد، والتي تصل إلى ٢٠% .
 - اتفاقيات تفضيلية تمكنها من إقامة علاقات اقتصادية قوية تساعدها في النفاذ إلى الأسواق العالمية.

٢- معوقات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية

تكمن تحديات التهيئة المكانية في تحقيق الاتزان بين السكان والمكان والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي وتحقيق التوازن الاجتماعي والتغلب علي نضوب الموارد الطبيعية ومن خلال دراسة الخريطة المصرية نستنتج ما يلي :-

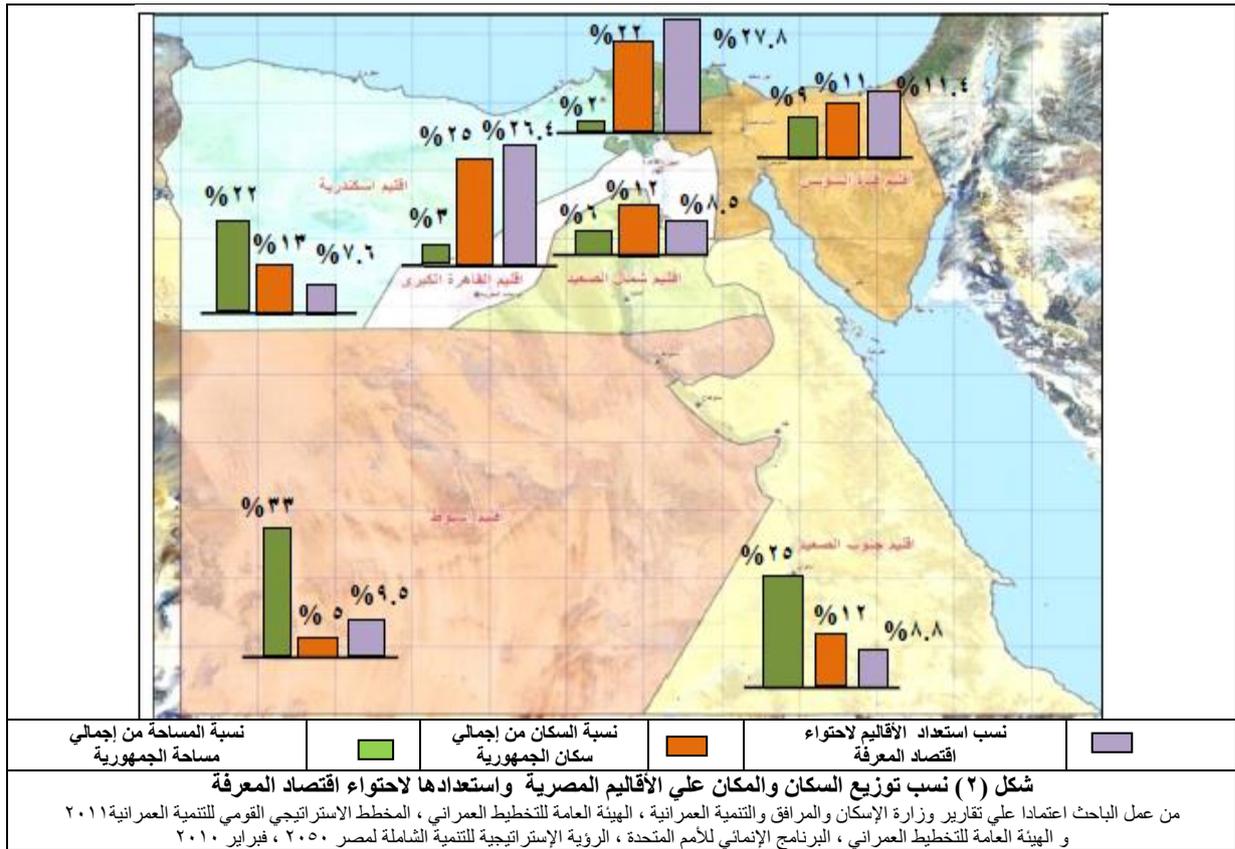
- **علي مستوى علاقة السكان بالمكان** نلاحظ التفاوت الشديد وخاصة بالأقاليم التي تضم مساحات صحراوية كبيرة (إقليم أسبوط يمثل ٣٣% من إجمالي مساحة الجمهورية ويسكنه ٥% من إجمالي سكان الجمهورية - إقليم جنوب الصعيد يمثل ٢٥% من إجمالي مساحة الجمهورية ويسكنه ١٢% من إجمالي سكان الجمهورية - إقليم الإسكندرية يمثل ٢٢% من إجمالي مساحة الجمهورية ويسكنه ١٣% من إجمالي سكان الجمهورية)، بجانب تركيز ٨٢% من جملة السكان في المحافظات الشمالية بوادي النيل والدلتا المفقذ للموارد الاقتصادية الكامنة بالمناطق الصحراوية.^٣
- **علي مستوى الاقتصاد المعرفي** نلاحظ الفجوة الشاسعة بين الأقاليم المصرية من حيث استعدادها لاحتواء اقتصاد المعرفة (البرمجيات والمعلومات -صناعات الدواء -إنتاج الطاقة المتجددة - الخدمات والعمالة المعرفية) ، فعلي مستوي الأقاليم المركزية (إقليم الدلتا ٢٧,٨ % وإقليم القاهرة ٢٦,٤ % بالمقارنة بإقليم الإسكندرية ٧,٦ % لاحتوائه علي أجزاء كبري من الصحراء الغربية غير المستغلة بالتنمية).^٤

^١ الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، تقرير الميزة التنافسية للاقتصاد المصري ٢٠١٥

^٢ الهيئة العامة للاستعلامات ، تقرير السكان ٢٠١٦ نقلا عن بيانات جهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي (تقدير أعداد السكان بالمحافظات طبقاً للنوع ٢٠١٤ /١ /١)

^٣ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ، ٢٠١١

^٤ الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ ، فبراير ٢٠١٠



على مستوى المؤشرات الاقتصادية يوجد فجوة بين قدرة مصر على استقبال الاستثمارات الخارجية طبقاً للعوامل الكامنة والعلاقات الخارجية مع افتقادها للعديد من المتطلبات الرئيسية الخاصة بمعدلات التضخم والدين الخارجي ونسبة البطالة والتي تشير إلى وجود خلل في الأوضاع الاقتصادية، كما هو موضح بالجدول التالية^١

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	الوحدة	
-	-	٢٨٦,٤	٢٧١,٤	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
٤,٣	٤	٢,٢	٢,١	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
-	-	٣,٣٠٣,٨	٣,٢٠٤,٦	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
١٠,٥	١٠,٣	١٠,١	٦,٩	%	التضخم
٣٢,٧	٣٥,٢	٣٨,٦	٣٧,١	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-	-	٢,٤ -	٦,٤ -	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
٤,٣ -	٣,٣ -	٠,٨ -	٢,٤ -	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
٤٢,٦	٤٢,١	٤٣,٦	٤٩	مليار دولار	إجمالي الصادرات
٧٢,٧	٦٩	٦٩	٦٧,٣	مليار دولار	إجمالي الواردات
٢١,٢	١٨,٧	١٦,٣	١٤,٥	مليار دولار	إجمالي الاحتياطات الرسمية
٣,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٦	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات
١٥,٨	١٥,٥	١٦,١	١٥,٩	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
٩٠,٢	٨٨,٤	٨٦,٧	٨٤,٧	مليون نسمة	عدد السكان
١٢,٥	١٣,١	١٣,٤	١٣	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

جدول (١) ملخص وضع مصر الاقتصادي حتى عام ٢٠١٥

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٥

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
٤,٧٨٣	٤,١٩٢	٦,٠٣١	٤٨٣-	٦,٣٨٥,٦	التدفقات الواردة
٢٥٣	٣٠١	٢١١	٦٢٦	١,١٧٥,٥	التدفقات الصادرة
٨٧,٨٨٢	٨٣,١١٤	٧٨,٦٤٣	٧٢,٦١٢	٧٣,٠٩٤,٦	الأرصدة الواردة
٦,٨٣٩	٦,٥٨٦	٦,٢٨٥	٦,٠٧٤	٥,٤٤٨,٤	الأرصدة الصادرة

جدول (٢) حركة الاستثمارات من وإلى مصر في الفترة (٢٠١٠ : ٢٠١٤)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٥

^١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٥

٣- أهداف التهيئة المكانية لتحقيق التنمية المتوازنة

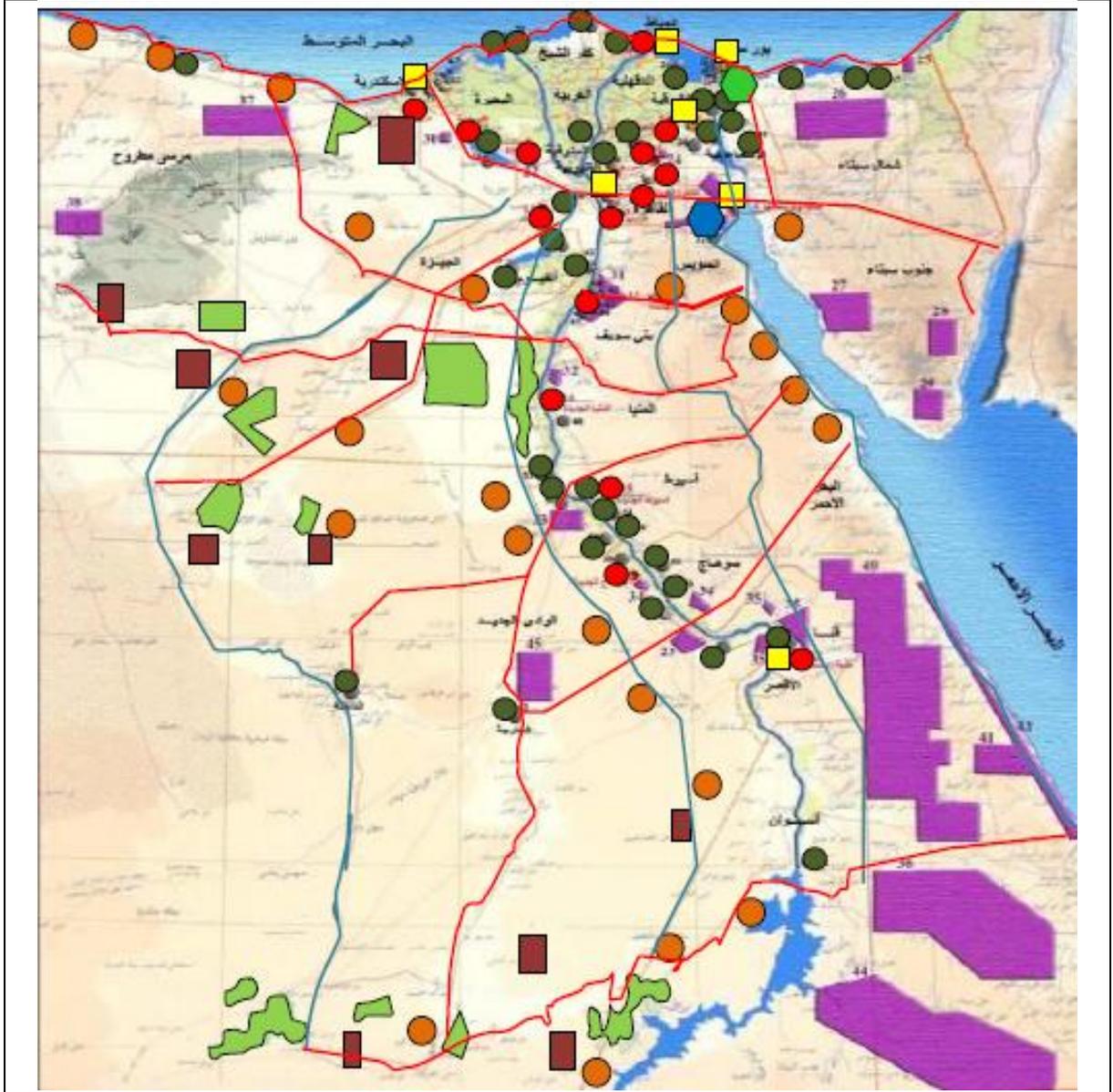
سعت السياسة العامة للدولة إلى تحسين استغلال الموارد الكامنة غير المستغلة وتحقيق التنمية المتوازنة ، من خلال تحفيز جذب الاستثمارات و الاندماج في المنظومة العالمية من خلال دخول اتفاقيات تجارية للتكامل الإقليمي للتحويل إلى آليات السوق ، و اعتمدت علي اتجاهين أساسيين يحكمان الفكر التخطيطي وسياسات التنمية وهما :^١

الاتجاه الأول يستهدف التهيئة المكانية للأقاليم المهملة ذات الإمكانيات الاقتصادية ، مستندا إلى أن التهيئة المكانية لتنمية عدة مواقع في فترات متقاربة يحقق التنمية المتوازنة ، و يؤدي إلى تفاعل قوي من شأنه دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص عمل وتحفيز الحركة العمرانية في الاتجاهات المرغوبة خلال فترة وجيزة نسبيا.

الاتجاه الثاني يستهدف التهيئة المكانية لمواقع شديدة الجذب السكاني للاستفادة من مقوماتها الاقتصادية وزيادة طاقتها الاستيعابية ، من خلال تنمية مناطق الامتداد بالضواحي وإقامة مدن جديدة تابعة قريهه من المراكز العمرانية الرئيسية. واستهدفت السياسة العامة إستراتيجية طموحة للتهيئة المكانية لتعمير المناطق الصحراوية، من خلال إيجاد ركائز اقتصادية للنشاط البشري خارج المعمور الحالي من خلال :

- الاتصال بالمناطق الصحراوية من خلال شبكات البنية الأساسية بالتكامل مع تنمية الظهير الصحراوي .
 - إيجاد ركائز للتنمية الاقتصادية بالمحافظات الصحراوية من خلال ما يلي :-
 - ✓ التوسع في إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة الحضرية والريفية (المدن الجديدة – قري الاستصلاح – قري الظهير الصحراوي)
 - ✓ التوسع في مناطق الاستصلاح الزراعي (توشكي – ترعة السلام – شرق العوينات – درب الأربعين) .
 - ✓ التوسع في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة بالمدن الجديدة.
 - تحسين استغلال الموارد الطبيعية من خلال تنمية الأقاليم الساحلية.
- ويوضح الشكل التالي مناطق التنمية المستهدفة للاستصلاح الزراعي وتوزيع المناطق الصناعية الحالية والمستقبلية والتجمعات العمرانية القائمة والمقترحة طبقاً لدراسة الهيئة العامة للتخطيط العمراني للمشروعات القومية الكبرى والتنمية المحلية ومناطق التنمية المستهدفة بالخطة الاستثمارية ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ، وتقارير الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، وزارة الصناعة والتجارة حتي عام ٢٠١٥ .

^١ حاتم مصطفى راشد ، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق علي محور قناة السويس ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، ٢٠١١



التجمعات العمرانية المقترحة	مناطق الاستصلاح الزراعي	قري الظهير الصحراوي
مناطق الصناعات الثقيلة الملوثة (منطقة ٢٧)	المناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة (منطقة ١٧)	المناطق الصناعية التابعة للمحافظات (منطقة ٦٧)
محاور عرضية يراد تقويتها	منطقة شرق بورسعيد الصناعية	منطقة اقتصادية خاصة بالسويس
محاور طولية يراد تقويتها	المناطق الصناعية الحرة التابعة للهيئة العامة للاستثمار (٧ مناطق)	

شكل (٣) مناطق التهيئة المكانية المستهدفة لايجاد ركائز اقتصادية خارج المعمور الحالي

من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الهيئة العامة للتخطيط العمراني للمشروعات القومية الكبرى والتنمية المحلية والابعاد المكانية المستهدفة لخطة التنمية استراتيجيات بالخطة الاستثمارية ٢٠١٣-٢٠١٤، وتقارير الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والتجارة حتى عام ٢٠١٥.

٤- منهجية التهيئة المكانية لجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية المتوازنة

سعت الدولة إلي جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية من خلال :-

أ- تطوير سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات

ب- الاندماج بالمنظومة العالمية منذ بداية الالفية الثالثة من خلال دخول اتفاقيات تجارية متنوعة مع دول العالم.

أ- تطوير سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات

فيها تم رصد مجموعة من التشريعات المؤثرة علي التهيئة المكانية للأنشطة الاقتصادية بقوانين حوافز و ضمانات الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧ و قانون إنشاء المناطق الاستثمارية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ والتي تم تعديل بعضها بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥ والذي لم نجني ثماره بعد وهي علي النحو التالي:-

تعدليها بقانون الاستثمار الموحد عام ٢٠١٥	بنود بقوانين الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧ - قانون إنشاء المناطق الاستثمارية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧	نوع النشاط
إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المشروعات المتميزة ب :- تشغيل كثيف العمالة - زيادة نسبة المكون المحلي في المنتج النهائي - الاستثمار في مجال الخدمات اللوجيستية أو مجالات تنمية التجارة الداخلية أو مجالات الطاقة التقليدية أو الجديدة أو المتجددة .	١- عدم التمييز بين حوافز الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية فكلاهما يخضع لنفس المعاملة الضريبية. ٢- عدم منح حوافز إضافية للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المطابقة لأهداف الخطة القومية	نوع النشاط خاصة
إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية والمحرومة.	لم تتطرق القوانين إلي تسهيل إجراءات إقامة المشروعات وسهولة الحصول علي أراضي الاستثمار بالصحاري المصرية ، ولكنها شجعت الاستثمار بالمناطق النائية من خلال حوافز ضعيفة متمثلة في عدم فرض أي قيود علي أراضي الصعيد وعدم فرض أي ضريبة لمدة ٢٠ عام بمنطقة الوادي الجديد (توشكي - شرق العوينات - باريس -الخارجة -شرق الفرافرة - سيوه) مقارنة بإعفاء المدن الجديدة بالمناطق النائية خارج وادي النيل من الضرائب لمدة ١٠ أعوام والمدن الجديدة بالمناطق المركزية لمدة ٥ أعوام فقط	تشريعات خاصة بطبيعة المكان
الحد من الاستثمار بنظام المناطق الحرة لما فيه من أضرار علي الخزانة العامة للدولة ، لما يسبقه من تطور ملموس في جانب عرض السلع والخدمات ، كما أن تشابكها مع اتفاقيات تكامل إقليمي محددة بالتزامات يتطلب تحديد مجالات الاستثمار بها بدقة طبقا لوفرة الحجم واستخدام التكنولوجيا وتوافر الأسواق التصديرية وبما لا يطغى علي تنافسية السلع المحلية في الأسواق المحلية والخارجية ، مع الخضوع للرقابة الجمركية والضريبية. هذا فضلا عن منح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سلطة استكمال البنية الأساسية للمناطق الحرة العامة غير المملوكة لها في حالة الضرورة، وتحصيل قيمة ما أنفقته من الجهة المالكة التي قد تتراخي وتعطل الاستفادة من مساحات الاستثمار في المنطقة.	تشجيع الاستثمار بالمناطق الحرة دون وجود أي قيود علي مجالات الاستثمار بها ، عرقل عودة النفع من هذه المناطق علي المشروعات الاقتصادية المستهدفة بالمخططات القومية	تشريعات خاصة بالاستثمار بالمناطق الاقتصادية الحرة
<p>جدول (٣) التشريعات المؤثرة علي التهيئة المكانية للأنشطة الاقتصادية والتي تم تعديلها بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥</p> <p>من عمل الباحث اعتمادا علي الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، تقرير الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٥ و مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥</p>		

- كما تم رصد مجموعة من التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال المؤسسية التي لها آثار سلبية ولم تعدل بعد وهي :-
- عدم التمييز بين المستثمر الخارجي والمستثمر الوطني (حوافز و ضمانات الاستثمار المنصوص عليها في القوانين تتمتع بها الشركات بصرف النظر عن جنسيتها) ، باستثناء بعض الأنشطة المحدودة (الوكالة التجارية -الاستيراد) ، وبعض المناطق (سيناء وبعض المناطق الحدودية) التي يشترط ملكيتها لمصريين.
- عدم وجود قيود قانونية علي قيام المستثمر بتحويل نصيبه في أرباح شركته إلي الخارج ، طالما تمت عملية التحويل من خلال البنوك المصرية المعتمدة ، ولا يشترط أن يعيد المستثمر جزء من هذه الأرباح داخل مصر.
- منع تأمين الشركات أو مصادرتها و تدخل أية جهة إدارية في تسعير منتجات الشركات أو تحديد ربحها.

الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، تقرير الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٥
مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥

ويعكس ذلك غياب الرؤية التنموية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستثمارات الخارجية المباشرة خاصة مع حرية المستثمر في اختيار مجال الاستثمار وعدم وجود حوافز قوية تميز بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الاستهلاكية والمناطق المأهولة والمناطق الصحراوية الجديدة، فبالرغم من اعتماد قانون إنشاء المناطق الاستثمارية علي المزايا النسبية والعلاقات التبادلية لكافة المناطق، لم تستقطب المناطق الصحراوية أية استثمارات، سوي المنطقة الاقتصادية الحرة بمدينة ٦ أكتوبر لضعف التهيئة المكانية.

ب- الاندماج بالمنظومة العالمية من خلال دخول اتفاقيات تجارية مع دول العالم

سعت السياسة العامة إلي إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية لجذب الاستثمارات ودعم التهيئة المكانية من خلال مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص تساهم تبادل الخبرات ودعم التبادل التجاري، ونظرا للمعوقات التي تواجه اتفاقيات مصر مع الدول النامية المماثلة لها في الظروف الاقتصادية، من قلة الثقة بالمنتجات وضعف التكنولوجيا وضعف المؤسسات في الالتزام بكامل بنود الاتفاقية، سوف يعرض البحث أهم ملامح التهيئة المكانية لاتفاقيات التكامل الإقليمي بين مصر والدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي - مجموعة الأفتا - الولايات المتحدة الأمريكية - إسرائيل - روسيا).

نوعها وهدفها	اثرها علي التنمية
اتفاقية تجارة تفضيلية سلكت الإطار الشامل لتأسيس منطقة تجارة حرة لتحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.	١- تأسيس خدمات تدعم حركة رؤوس الأموال ومجالات التعليم والتدريب والتكنولوجيا ٢- التعاون الصناعي والاجتماعي لمنع الهجرة غير الشرعية ٣- أكثر العلاقات تأثيرا علي مساهمة مصر بالتجارة العالمية (٣٦% من الصادرات المصرية و ٢٧,١% من الواردات المصرية لعام ٢٠١٤). ولكن لم تتواءم السياسات الداخلية مع إعادة الهيكلة السريعة للحاق بدول الاتحاد الأوروبي، لعدم اختيار مواقع بعينها لتهيئتها مكانيا لتوطين مشروعات بعينها للتنفيذ.
اتفاقية تجارة حرة سلكت الإطار الشامل لتعميق الروابط الاقتصادية وتفعيل النظام التجاري متعدد الأطراف متناسب مع قواعد منظمة التجارة العالمية.	١- تحسين مناخ الاستثمار وبحث سبل نقل التكنولوجيا لتصنيع منتجات معتمدة من منظمة التجارة العالمية و تسويقها. ٢- تزويد مصر بالمساعدات الفنية والمالية لإعادة ترتيب الهيكل الاقتصادي. ولكن لم تتبلور إلي الآن صورة واضحة لمشروعات تنموية للاتفاقية لحداتها وعدم مرور الفترة الانتقالية (١٢ عام من دخول حيز التنفيذ).
اتفاقية مناطق صناعية مؤهلة سلكت الإطار القطاعي لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال إقامة المناطق الصناعية المؤهلة	استهدفت المناطق الحضرية المتميزة اقتصادياً كأهم الأولويات لتوجيه الاستثمارات من خلال :- ١- التهيئة المكانية لمناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية وبور سعيد لإقامة منشآت صناعية (١٩ منطقة صناعية - ٧٠٥ شركة مؤهلة للتصدير للولايات المتحدة الأمريكية) نسبة ٦٠% منها متخصصة في مجال الغزل والنسيج والملابس لاستيعاب ٦٣% من إجمالي العمالة و ٥٨% من إجمالي الاستثمارات ٢- تهيئة محافظات المنوفية الغربية، السويس كفر الشيخ الدقهلية، الإسماعيلية ومدينتي العاشر من رمضان وبدر لإقامة منشآت صناعية متخصصة في صناعات الغزل والنسيج والجلود والأثاث والمواد الغذائية والصناعات الكيماوية. وانعكس ذلك علي زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة (بنحو ٤ مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية من توقيع الاتفاقية، واتجهت ١٠,٥% من صادرات مصر إلي الولايات المتحدة عام ٢٠١٤).
اتفاقية تكامل إقليمي وتجارة حرة سلكت الإطار القطاعي لتنويع مصادر الطاقة البديلة ونقل التكنولوجيا من خلال التعاون في إنشاء وتشغيل محطة الطاقة النووية في مصر	أول اتفاقية تستهدف عصر تهيئة مكاني غير تقليدي بمنطقة نائية من خلال ١- التهيئة المكانية لإنشاء وتشغيل المحطة النووية بمنطقة الضبعة مع قياس التغير في سرعة الرياح ودرجات الحرارة بالموقع، لبحث تأثيراتها المباشرة علي المشروع. ٢- إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في جبل عتاقة بمحور قناة السويس الجديدة، ودعم التجارة الحرة، الا أن كثرة الشكوك حول دراسة وكالة البيئة بضرورة الاستغناء عن الطاقة النووية بحلول ٢٠٥٠ يثير عدة تساؤلات حول ما يلي :- التكاليف الباهظة لزيادة معدلات الأمان للمحطة النووية في ضوء موارد مصر المالية المحدودة وتوافر مصادر أخرى للطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. الحفاظ علي النظام البيئي للصحراء الغربية وخاصة بمنطقة الساحل الشمالي كميزة نسبية لقطاع السياحة وزراعة محاصيل بعيدة عن التلوث البيئي لزيادة القيمة التصديرية المضافة.
جدول (٤) التهيئة المكانية المستهدفة من اتفاقيات مصر مع الدول المتقدمة من عمل الباحث اعتمادا علي بيانات وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقيات التجارية ٢٠١٥	

^١ وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، وحدة المشاركة الأوروبية، مصر والاتحاد الأوروبي تاريخ مشترك ومستقبل واحد EEA

^٢ وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقيات التجارية، مصر ودول الأفتا ٢٠١٤

^٣ الهيئة العامة للاستثمار، تقرير المناطق الصناعية المؤهلة ٢٠١٥

^٤ الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة، ٢٠١٥

٥- دراسة مقارنة لابعاد المكانية طبقا للسياسة الاستثمارية ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ٢٠٥٠ وخطط وزارة الاستثمار

تختص بدراسة التوافق والتعارض بين الأبعاد المكانية للتنمية المستهدفة علي المستوى القومي والأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات من خلال دراسة ما يلي :-

- أ- مناطق توطن الاستثمارات وفقا للأطر التشريعية المحفزة لجذب الاستثمارات واتفاقيات التكامل الإقليمي السابق دراستها ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ومراحله حتى عام ٢٠٥٠.
- ب- الأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات من خلال مشروعات كبرى الشركات المستثمرة عالميا في الفترة (٢٠٠٣ : ٢٠١٥) ^٢ والمناطق المستهدفة للمشروعات الكبرى طبقا لخطط وزارة الاستثمار ^٣ ووزارة التخطيط ^٤.

أ- مناطق توطن الاستثمارات وفقا للأطر التشريعية المحفزة لجذب الاستثمارات واتفاقيات التكامل الإقليمي السابق دراستها ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ومراحله حتى عام ٢٠٥٠.

مناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ٢٠٥٠	مناطق توطن الاستثمارات وفقا للأطر التشريعية واتفاقيات التكامل الإقليمي
١- تنمية الساحل الشمالي الغربي ومنخفض القطارة ٢- تطوير محور قناة السويس كمناطق لوجيستية خدمية ٣- تنمية بورسعيد مع منطقة شرق بور سعيد بمساحة ٧٠ ألف فدان ٤- تنمية الإسماعيلية وضاحية الأمل غرب القناة مع وادي التكنولوجيا بمساحة ٦٦ ألف فدان ٥- تنمية مساحة ٤٦ ألف فدان شمال غرب خليج السويس مع ميناء ومطار العين السخنة كمناطق لوجيستية ٦- تنمية مناطق العريش وشرق بورسعيد كمراكز رئيسية خدمية وإنتاجية ٧- تنمية امتداد شرم الشيخ وقطاع الطورو رأس محمد ٨- تنمية وديان البحر الأحمر كمناطق لوجيستية وخدمية وربطها مع إقليمي القاهرة وقناة السويس . ٩- تنمية المحاور العرضية بشمال الصعيد من خلال مجموعة من المشروعات الرائدة بسهل المنيا الغربي وظهير محافظة بني سويف وغرب الفيوم ١٠- استكمال مشروعات شرق العوينات وتوشكي وإنشاء مدينتين جدينتين وقرى زراعية	١- تأسيس شركة الصعيد بفرعها القاهرة وأسيوط ، لإنشاء تجمعات للأعمال بالصعيد من خلال منح أراضي مجانية للاستثمار ودعم مراكز تحديث الصناعة ومراكز التدريب باستثناء محافظة الفيوم. ٢- إنشاء محور التنمية (الصعيد - البحر الأحمر) لربط محافظات الصعيد بميناء سفاجا ومطار سوهاج وتسهيل حركة انتقال البضائع والأفراد ودعم السياحة التبادلية بين وادي النيل وساحل البحر الأحمر ٢- إنشاء منطقة اقتصادية خاصة بشمال غرب خليج السويس على مساحة ٢٠ كم ٢ بالقرب من ميناء العين السخنة والمدخل الجنوبي لقناة السويس علي بعد ٤٥ كم عن جنوب شرق مدينة السويس، مع تأسيس شركة لتقسيم وإنشاء البيئة التحتية للمناطق الاقتصادية الخاصة داخل حيز التنفيذ. ٣- تأسيس عدة مشروعات بالقرب من شمال غرب السويس ، لزيادة النشاط التجاري والتهيئة المكانية لميناء السخنة كموقع لوجيستي يخدم ٢٠٠,٠٠٠ سفينة تعبر قناة السويس سنويا. ٤- إنشاء ١٣ منطقة استثمارية حتى عام ٢٠١١ موزعة علي ٧ محافظات (الجيزة - الشرقية - الدقهلية - الإسكندرية - القليوبية - الفيوم - القاهرة) ^٦ . ٥- تهيئة ١٩ منطقة صناعية مؤهلة بمناطق القاهرة الكبرى ووسط الدلتا والإسكندرية وقناة السويس ، وتأهيل ٧٠٥ شركة للتصدير لأمريكا . ٦- إنشاء ٩ مناطق حرة بمناطق مدينة نصر والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ومدياط وشبين الكوم والساحل من أكتوبر و ققط ، بالإضافة إلى منطقتين قيد التطوير في بدر وشرق بورسعيد. ٧- اختيار منطقة الضبعة بالصحراء الغربية لإنشاء محطة نووية
جدول (٥) دراسة مقارنة بين مناطق توطن الاستثمارات وفقا للسياسة الاستثمارية ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ٢٠٥٠ من عمل الباحث اعتمادا علي بيانات وزارة الصناعة والتجارة ،قطاع الاتفاقيات التجارية ووزارة الاسكان والتنمية العمرانية المخطط القومي ٢٠٥٠	

^١ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ، ٢٠١١

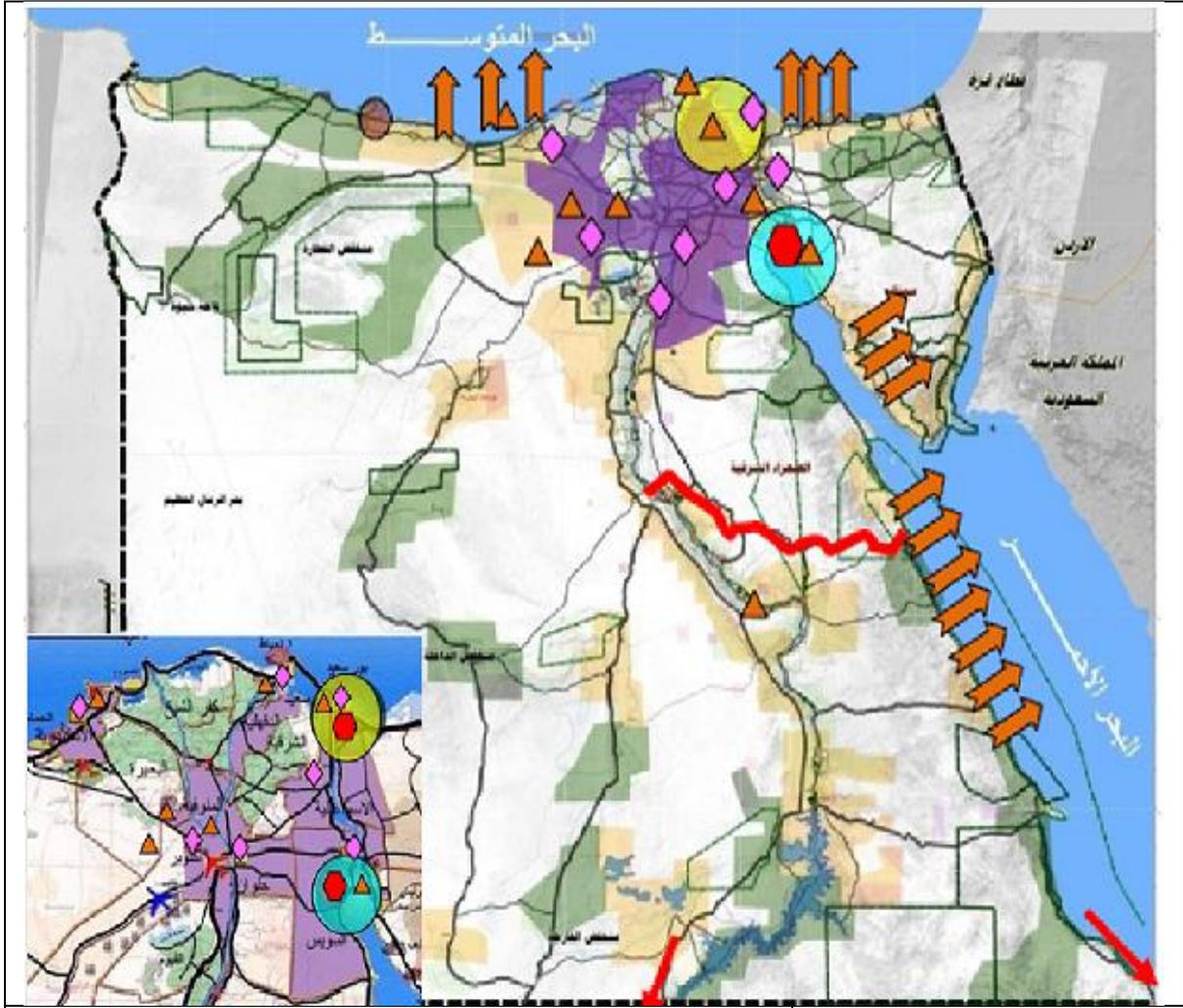
^٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥

^٣ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤

^٤ وزارة التخطيط ، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية ، ٢٠١٤

^٥ تم إنشائها بموجب قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم ٨٣ لعام ٢٠٠٢ الذي حفز الاستثمارات بالمناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تعريفه موحدة للضرائب على الدخل الشخصي تقدر ب ٥% وإدارة جمركية متكاملة وإدارة ضريبية وفض المنازعات والترخيص بالإضافة إلى خدمات عامة للمستثمرين فيما يتعلق بالمشروعات المؤسسة داخل المناطق ومعدل ضرائب يصل إلى ١٠% على كافة الأنشطة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة وشهادات منشأ مصرية للمصدرين العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة تسمح لهم باستغلال اتفاقيات التجارة الدولية لمصر

^٦ (سى بى سى مصر للتنمية الصناعية مواد البناء وبولاريس الدولية للمناطق الصناعية صناعات نسيجية ومجموعة التنمية الصناعية صناعات مغذية للسيارات وارض الصف مشروعات صغيرة ومتوسطة وجامعة القاهرة للتعليم العالي والبحث العلمي (الجيزة) و بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية صناعات هندسية والتجمعات الاستثمارية مصر- للمدن الصناعية والتنمية العقارية غزل ونسيج وملابس (الشرقية) وميت غمر مشروعات صغيرة ومتوسطة (الدقهلية) ومدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية نانو وبيوتكنولوجي (الإسكندرية) وجامعة عين شمس التعليم العالي والبحث العلمي (القليوبية) و جامعة الفيوم التعليم العالي والبحث العلمي (الفيوم) والمنطقة الاستثمارية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمنطقة الاستثمارية بميناء القاهرة الجوى تجارى وخدمي (القاهرة) .



التأثيرات المكانية للتوجهات الاستثمارية واتفاقيات التكامل الإقليمي		مناطق التنمية المستهدفة للمخطط القومي	
المناطق الصناعية الموهلة	■	●	مناطق مستهدفة حتى عام ٢٠٢٧
مناطق اقتصادية خاصة	●	●	مناطق مستهدفة حتى عام ٢٠٥٢
مناطق اقتصادية حرة	▲	◆	مناطق شديدة الاتصالية (موانئ - مطارات)
تجهيزات إقامة المحطة النووية بالضبعة	●	—	محور الصعيد - البحر الأحمر

شكل (٤) مقارنة مناطق التهيئة المكانية المستهدفة بالخطة ٢٠٥٠ و مناطق توطن الاستثمارات طبقاً لاتفاقيات التكامل الإقليمي
 (من عمل الباحث اعتماداً على تقرير وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية ٢٠١٥ ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، المخطط القومي ٢٠١١ و الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠١٥، مصطفى منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الألفية الثالثة)، جامعة القاهرة رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ٢٠٠٩)

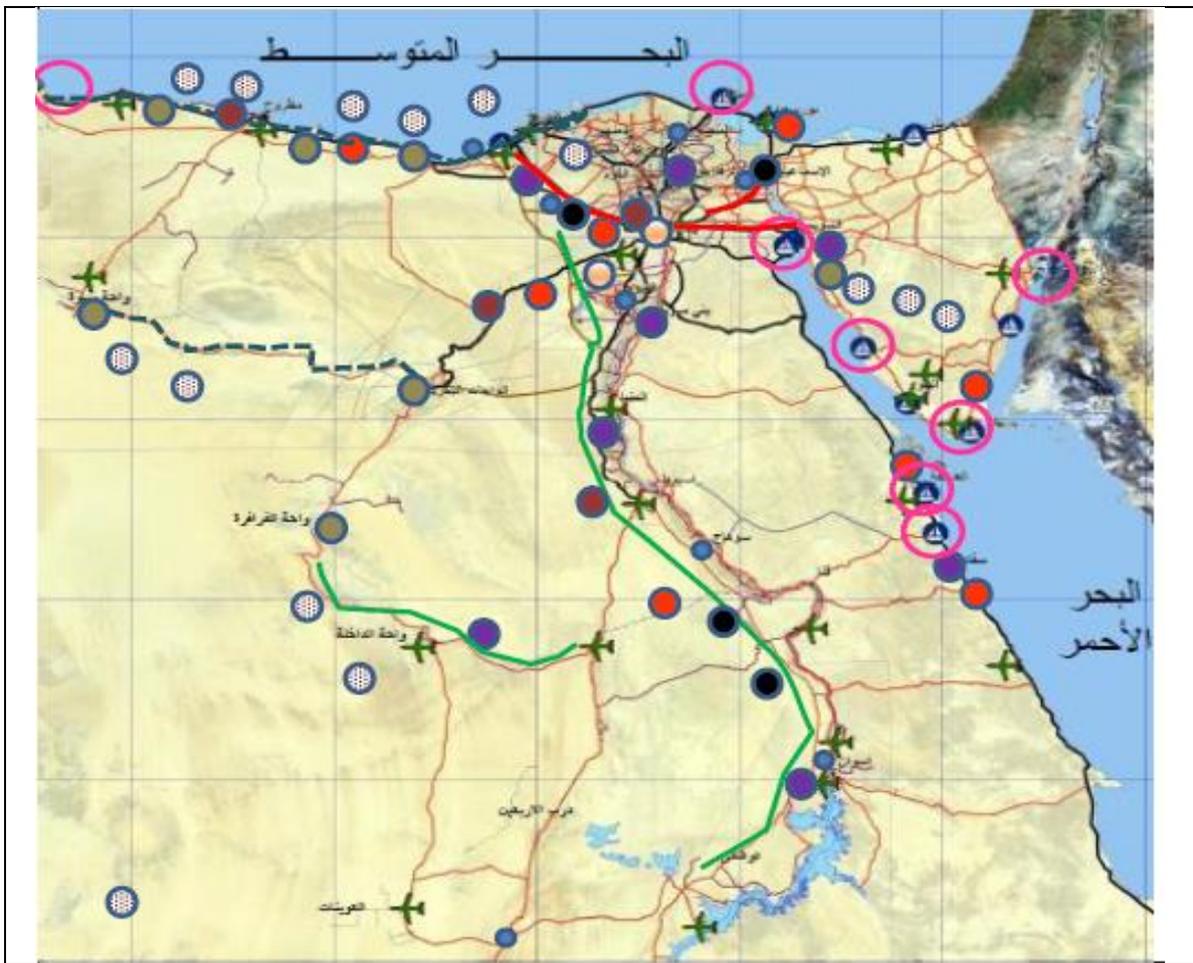
ب- الأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات من خلال مشروعات كبرى الشركات المستثمرة عالمياً في الفترة (٢٠٠٣ : ٢٠١٥) والمناطق المستهدفة للمشروعات الكبرى طبقاً لخطة وزارة الاستثمار^١ ووزارة التخطيط^٢.

المناطق المستهدفة للمشروعات الكبرى طبقاً لخطة وزارة الاستثمار ووزارة التخطيط	المشروعات الاستثمارية (٢٠٠٣ : ٢٠١٥)
١- مناطق الوادي الجديد والساحل الشمالي لتطبيق مشروعات الطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر ٢- مناطق شمال الإسكندرية وغرب البحر المتوسط وسيناء وخليج السويس ودلتا النيل والصحراء الغربية للتثقيب عن البترول. ٣- مناطق العاشر من رمضان و برج العرب والسادس من أكتوبر وبورسعيد والسويس ودمياط وبني سويف وسوهاج وميناء قسطل الحدودي مع السودان للخدمات اللوجيستية. ٤- إنشاء قطار من ميناء العين السخنة لمصانع حلوان وتحويل ميناء سفاجا التعديني إلي ميناء صناعي لتصدير الفوسفات الخام والمصنع واستيراد اللحوم وتداول الغلال ٥- تطوير مواني الإسكندرية (إنشاء رصيف جديد للبضائع العامة) و السويس (إنشاء رصيف لتداول	١- اهتمت شركات الاستثمار العقاري بالاستثمار بالمدن الجديدة حول المناطق المركزية (القاهرة الجديدة - ٦ أكتوبر - العاشر من رمضان - السادات - العبور - بدر - دمياط الجديدة) ٢- استثمرت شركات حديد عز و السويدي للكابلات بمدينة العاشر من رمضان والسادات لتصنيع الحديد والكابلات.

^١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥
^٢ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤
^٣ وزارة التخطيط، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية، ٢٠١٤

<p>3- اهتمت شركة الإمارات للاتصالات بتدريب أوائل التعليم الفني بمحافظة القاهرة والفيوم.</p> <p>4- استثمرت شركات البترول الاستكشافية (دانا غاز - بي جي ايجيبت - ...) بالمناطق النائية بحثاً عن الموارد الطبيعية للتنقيب فقط لإقامة نشاط تصنيعي تحويلي .</p> <p>5- الاستثمار العقاري بالقاهرة الجديدة و 6 أكتوبر والعاشر من رمضان ودمياط الجديدة والشيخ زايد</p>	<p>الحاويات ومصنع لإصلاح الحاويات كمرکز لوجيستي - تنمية المنطقة الاقتصادية الحرة) والعين السخنة (إنشاء محطة صب سائل بين موانئ دبي وهيئة ميناء البحر الأحمر)</p> <p>6- التنمية السياحية حول مطار القاهرة وبمناطق الساحل الشمالي وعلی سواحل البحر الأحمر.</p> <p>7- إقامة منطقة تكنولوجية بالمعادي بنظام حق الانتفاع لمدة 49 عام، لتشغيل 40 ألف عامل .</p> <p>8- إنشاء تجمعات صناعية عنقودية بالسويس و البحيرة وإنشاء مصنع سكر بمدينة الصالحية وإنشاء مصنع لشركة سامسونج ببني سويف وإنشاء مجمع صناعي لإنتاج سكر البنجر بالمنيا وإنشاء مصنع للفايبر جلاس بالعين السخنة وإقامة مجمع لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية بالوادي الجديد، واستصلاح مساحة 220 ألف فدان، لإقامة مشروعات متكاملة للتصنيع الزراعي بکوم امبو</p>
<p>جدول (٦) مقارنة بين مناطق توطن استثمارات كبرى الشركات المستثمرة بمصر(٢٠٠٣ : ٢٠١٥) والمناطق المستهدفة للمشروعات الكبرى من عمل الباحث اعتماداً على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥ والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤ ووزارة التخطيط ، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية ، ٢٠١٤</p>	

وبذلك توافقت خطط المستثمر مع أهداف وزارة الاستثمار ووزارة التخطيط في الاستثمار بالمدن الكبرى (القاهرة – الإسكندرية – الجيزة – السويس – بور سعيد – الإسماعيلية) ، وفي الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية (التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) بالمناطق النائية.



المشروعات الكبرى طبقاً لخطط وزارة الاستثمار ووزارة التخطيط			
مراكز تجارية لوجيستية	مراكز سياحية	محطات تحلية مياه البحر	محاوير تركز مشروعات قري الظهير الصحراوي
مراكز صناعية	تطوير طرق	تطوير موانئ ومنافذ برية	
مناطق توطن المشروعات الاستثمارية بمصر (٢٠٠٣ : ٢٠١٥)			
تصنيع الحديد	مشروعات الطاقة المتجددة	مشروعات قطاع الاتصالات	
قطاعات اقتصادية مشتركة استهدفتها خطط وزارة الاستثمار ووزارة التخطيط والشركات الاستثمارية الكبرى بالقطاع الخاص			
الاستثمار العقاري علي محاور التنمية حول القاهرة	مشروعات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي		
شكل (٥) مناطق توطن استثمارات الشركات الكبرى (٢٠٠٣ : ٢٠١٥) بالمقارنة مع المشروعات المستهدفة لتوطن الاستثمارات الحكومية بوزارة التخطيط وخطط وزارة الاستثمار			
من عمل الباحث اعتماداً على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥ والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤ ووزارة التخطيط ، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية ، ٢٠١٤			

ومما سبق نستنتج أن سياسة توجيه الاستثمارات الخارجية في مصر ظلت تابعة لرغبات المستثمر في تحقيق أقصى استفادة من عوامل التهيئة المكانية بمصر بالمناطق المركزية وعدم المخاطرة بالاستثمار بالإقليم الصحراوي، وليست صانعة لخريطة مصرية تهدف الي دعم اللامركزية وتحقيق التنمية المتوازنة والقضاء علي البطالة والفقر.

فبالرغم من مقومات جذب الاستثمارات (وفرة الموارد الكامنة - سوق محلية وسط موقع متميز بين الأسواق العالمية - تنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر توليد العملات الأجنبية (النفط والغاز، والسياحة، وعائدات قناة السويس وتحويلات في الخارج العاملين وقاعدة للصناعات التحويلية)، إلا أن الخريطة الجغرافية والقطاعية لتوطن الاستثمارات الأجنبية في مصر عانت من تركيز كبير على الاستثمار العقاري والاستثمارات الاستكشافية للبترو (٣٢,٤% - ٣٠,١% علي التوالي من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى مصر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير ٢٠٠٣ ومايو ٢٠١٥)^١، مما جعل حركة الاستثمارات في مصر شديدة الارتباط بالأزمة المالية العالمية من ناحية، وغير مؤثرة بشكل كبير في التشغيل ومكافحة الفقر من ناحية أخرى علي النحو التالي :-

■ بالرغم من تطور تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلي مصر (٤,٧ مليون دولار عام ٢٠١٤ بزيادة ٠,٦ مليون دولار عن عام ٢٠١٣)، إلا أن معدلات البطالة مازالت مرتفعة (١٣,١% لعام ٢٠١٥).^١

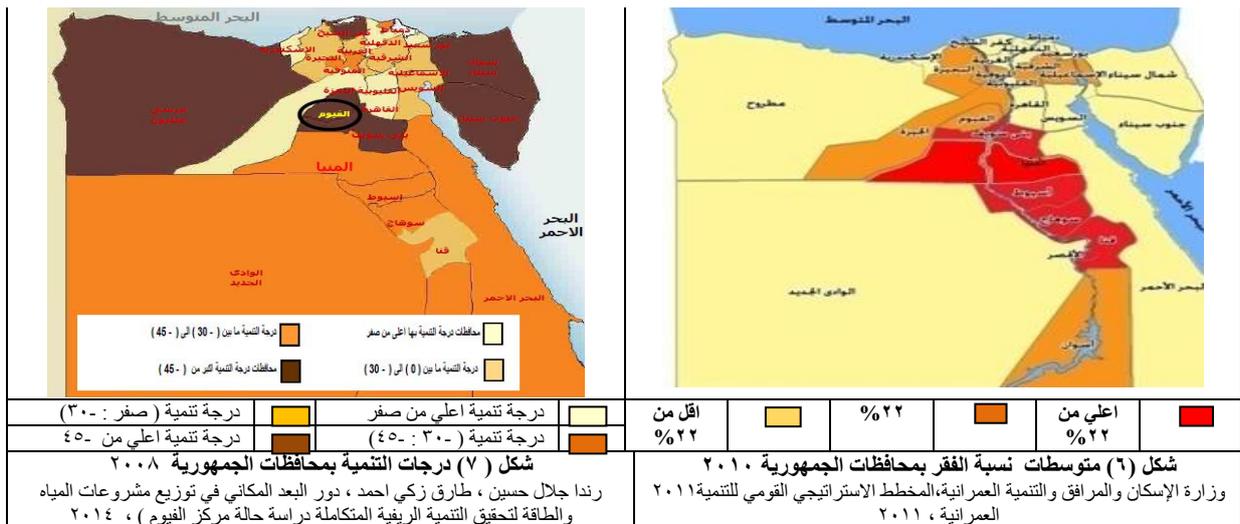
■ بالرغم من دعم التهيئة المكانية لمحافظة الصعيد ، من خلال برنامج تطوير جنوب مصر ليصبح مركزاً جديداً للمشروعات التصنيعية والخدمية الذي استهدفته حوافز الاستثمار علي مستويات الفقر والتشغيل بالصعيد ، تركزت اعلي نسب للفقر بمحافظات الصعيد (بلغت نسبة الفقراء من إجمالي السكان ٦١% بمحافظة أسيوط و ٤٧,٥% بمحافظة سوهاج و ٤١,٥% بمحافظة بني سويف و ٤١% بمحافظة الأقصر و ٣٩% بمحافظة قنا و ٣٠,٩% بمحافظة المنيا)، بالمقارنة بنسبة الفقر بالجمهورية المساوية ل ٢٢%.^٢

■ بالرغم من استبعاد محافظة الفيوم من برنامج حوافز الاستثمار بالصعيد من خلال مركز تحديث الصناعة ومراكز التكنولوجيا والتدريب ، إلا أنها ظهرت ضمن أسوأ المحافظات من حيث معدلات التنمية (-٥٤) وضمن أقل المحافظات في تقارير التنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية = ١).

■ ضعف التنمية الشديد بالمحافظات ذات الظهير الصحراوي (مرسي مطروح (-٧٧) وبني سويف (-٤٩) وشمال سيناء (-٥٣).

■ ضعف مؤشر التنمية البشرية بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط وشمال سيناء (= ١).^٣

■ لم تجذب محافظة اسوان ومدينة الخارجة ايا من المشروعات الاستثمارية بالرغم من تكافؤها مع محافظات بور سعيد والقاهرة والجيزة والاسكندرية والعديد من البلدان مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سهولة بدء النشاط التجاري، بمؤشر تراوح من ٨ : ١١,٣ بين المحافظات السابقة كاحد عوامل التهيئة المكانية طبقاً لتقرير ممارسة انشطة الاعمال في مصر لعام ٢٠١٤ الصادر عن خبراء بمجموعة البنك الدولي.^٤

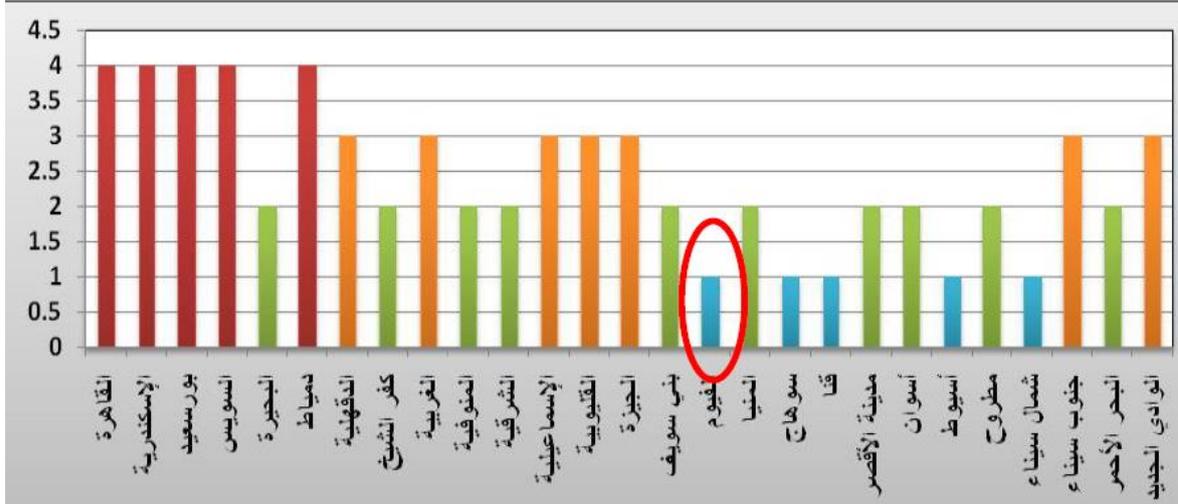


^١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥

^٢ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ، ٢٠١١
رندا جلال حسين ، طارق زكي احمد ، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم) ، النشر العلمي

^٣ لبحوث العمران ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة ، العدد الرابع عشر ، ٢٠١٤

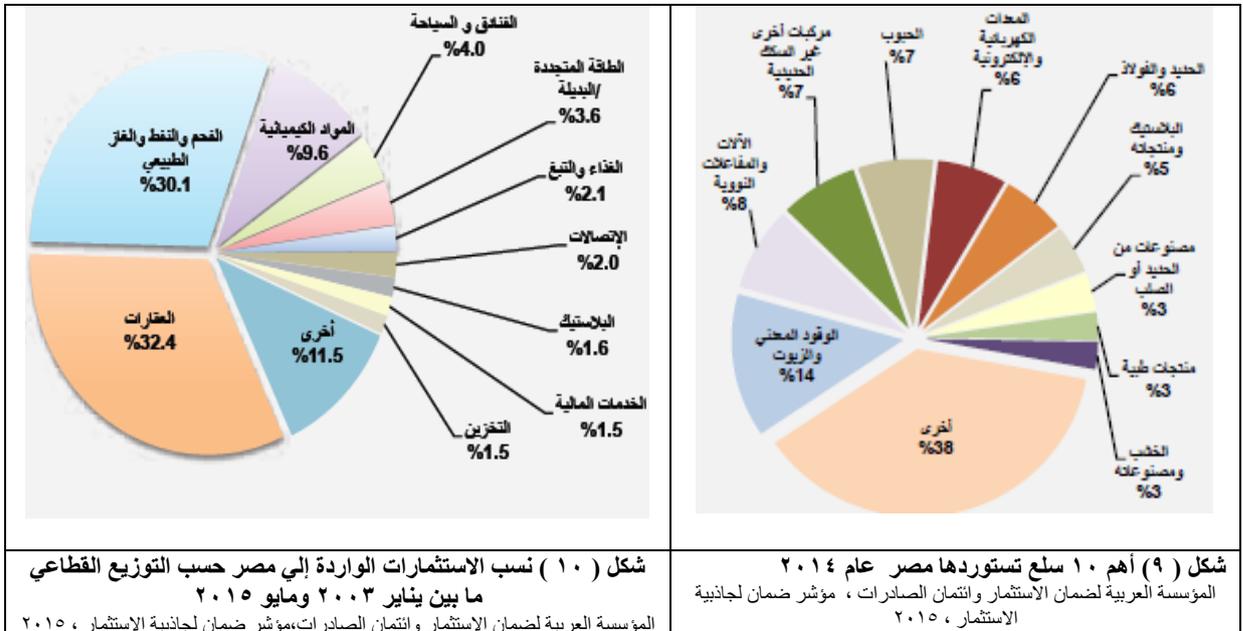
^٤ ناجي بن حسين ، أليسيو زانيلي ، فهم اللوائح الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في مصر ٢٠١٤



شكل (٨) مؤشر التنمية البشرية بمحافظات الجمهورية ٢٠٠٨

رندا جلال حسين ، طارق زكي احمد ، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم) ، النشرة العلمية لبحوث العمران ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة ، العدد الرابع عشر ، ٢٠١٤

ترك المستثمر حرية اختيار النشاط الذي سيمارسه دون الاعتناء بمدى ملاءمته لأهداف المخططات القومية عرقل التنمية (بينما استهدف المخطط القومي اعلي نسبة استثمارات لصالح قطاع الصناعة بنسبة ٢٩,٢٦% كأساس لتوفير فرص عمل بالمرحلة الأولى للتنمية حتى عام ٢٠٢٧ في حين اتجهت ٦٢,٥% من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة لقطاعي البترول والعقارات ، ولم يحظي قطاع الصناعة سوي بنسبة ٤,١% لصالح الصناعات الغذائية وصناعة البلاستيك ، وبينما استهدف المخطط استخدام مصادر الطاقة البديلة كأهم الأولويات ، اتجهت ٣,٦% فقط من التدفقات المباشرة لاستخدام الطاقة البديلة وترتب عليه زيادة الاعتماد علي الطاقات غير المتجددة التي تحتل ١٤% من واردات مصر لعام ٢٠١٤).



شكل (١٠) نسب الاستثمارات الواردة إلي مصر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير ٢٠٠٣ ومايو ٢٠١٥
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥

شكل (٩) أهم ١٠ سلع تستوردها مصر عام ٢٠١٤
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥

وبذلك لم تتحقق الإستراتيجية الطموحة لتعمير الاقاليم الصحراوية ، نتيجة للتعارض بين أهداف التهيئة المكانية للتنمية العمرانية والتنمية الاقتصادية ، فسياسة انتشار العمران في أماكن لها مقومات اقتصاديه خارج وادي النيل، تعارضت مع خطة الاستثمار التي استهدفت المناطق المركزية المؤهلة مكانيا من عوامل بنية تحتية وطاقات بشرية وانشطة اقتصادية جاذبة للسكان بالرغم من عدم تمتعها بأولوية للتنمية العمرانية لأنها تعاني من مشاكل التكدس السكاني وكثرة الضغوط البيئية ونتج عن ذلك ما يلي :-

- ١- تركز المناطق الاستثمارية والمناطق الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة باعلي مناطق للتهيئة المكانية بالقاهرة والاسكندرية والجيزة والدلتا وبورسعيد والسويس والإسماعيلية^١.
- ٢- لم تجذب الاقاليم الصحراوية الأولى بالتنمية سوي المنطقة الحرة بالسادس من اكتوبر لقرها من القاهرة والجيزة ، مما ساهم في تنمية المحافظة (اكبر مسطح متاح للصناعات عالية التكنولوجيا - ثاني أقصى استيعاب سكاني بالتجمعات العمرانية الجديدة - وجود مجمع تقني (القرية الذكية)) و تحرك مركز الثقل السكاني تجاه الغرب (تقلص مركزية القاهرة بنسبة ٢,٢% لزيادة نسبة الحراك السكاني غرب وادي النيل والدلتا من ٤١,٦% الي ٤٤,٥% لعام ٢٠٠٦ مع ثبات الحراك السكاني ناحية الشرق ٣٧,٨% وتناقصه بين فرعي النيل بنسبة ٣%)^٢.
- ٣- ساهمت عوامل التهيئة المكانية (المنطقة الحرة بقط - ميناء سفاجا - مطار سوهاج) الي جذب الاستثمارات لانشاء محور التنمية (الصعيد - البحر الأحمر) لتسهيل حركة انتقال البضائع والأفراد ودعم السياحة التبادلية بين وادي النيل وساحل البحر الأحمر.
- ٤- اهتمت شركات الاستثمار العقاري بالاستثمار بالمدن الجديدة حول المناطق المركزية (القاهرة الجديدة - ٦ أكتوبر - العاشر من رمضان - السادات - العبور - بدر - دمياط الجديدة) بحثًا عن الاسواق ، بينما اهتمت شركات البترول بالاستثمار بالاقاليم الصحراوية بحثًا عن الموارد الطبيعية (البترول والغاز الطبيعي)^٣.
- ٥- بالرغم من تركز عوامل التهيئة المكانية والاستثمارات بالمناطق المركزية ، لم تتمكن المراكز الحضرية المؤهلة مكانياً (القاهرة والإسكندرية) من الوصول للعمران العالمي نتيجة للخلل بين السكان والمكان؛ وزيادة الضغوط البيئية وضعف التهيئة المكانية لحجم النقل الجوي وتدفقات البضائع والركاب مقارنة بحجم التكتل السكاني^٤.
- ٦- لم تتمكن التنمية الشاملة علي المستوي القومي من تحقيق تنافس عالمي في ضوء تعدد القطاعات ومحدودية التمويل.

ولحل ذلك التعارض ونحن بصدد مرحلة اصلاح اقتصادي وتعديل لقانون الاستثمار الموحد الذي لم نجني ثماره بعد ، استهدف البحث دراسة مؤشرات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية كما هو موضح بالجدول رقم (٧) ، لدعم السياسات الحالية والمستقبلية في جذب الاستثمارات بعيداً عن مراكز الثقل السكاني كا هم الاولويات لتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة بالجمهورية.

وتم ذلك طبقاً لمؤشرات التهيئة المكانية الرئيسية الملائمة لبناء قاعدة تنافسية بالسوق العالمي ، والتي رصدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمعتمدة من منظمة التجارة العالمية والتنمية حتى عام ٢٠١٤ و تقارير البنك الدولي حتى عام ٢٠١٥ و المنتدى الاقتصادي العالمي حتى عام ٢٠١٥ .

واختصت هذه المؤشرات بدراسة المتطلبات الاساسية (الاستقرار الاقتصادي - القدرة التمويلية - البيئة المؤسسية - سهولة اداء الاعمال - حجم السوق وفرص النفاذ اليه) والمتطلبات الكامنة (الموارد الطبيعية والبشرية - تكلفة الاعمال - الأداء اللوجيستي - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) والعوامل الخارجية الايجابية الخاصة باقتصاديات التكتل ونقل التكنولوجيا الجاذبة للاستثمارات.

^١ وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، ٢٠١٥

^٢ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

^٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥

^٤ ابيهايل أحمد عبد المعطي، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة ٢٠٠١

٦- مؤشرات التهيئة المكانية للوضع الراهن بجمهورية مصر العربية

أسس التقييم		السمات العامة لمركزات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية
العلاقة بين السكان والمكان	حجم الاستثمارات الموجهة للمشروعات القومية الكبرى	الترکز السكاني بوادي النيل والدلتا بكثافة ٧,٢ فرد/فدان (٩٨% من جملة السكان على مساحة ٤,٦% فقط من مساحة الجمهورية)، مع هامشية الاستقرار البشري بالمحافظات الصحراوية بكثافة ٠,٤٤ فرد/فدان (٢% من جملة السكان موزعين على باقي المساحة)
		طبقا لإحصائيات المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية لعام ٢٠١١ تتطلب مضاعفة المعمور الحالي خلال ٤٠ عام حوالي ١٢ مليون فدان لتصل إلى ١١% من إجمالي مساحة الجمهورية، ويتطلب ذلك إجمالي استثمارات لتوفير فرص عمل تقدر ب ٢٩٦٧,٥ مليار جنية بنهاية الخطة (٨٧١,٥ مليار جنية حتى عام ٢٠٢٧ و ٢٠٩٦ مليار جنية حتى عام ٢٠٥٠) ^١ .
الأهمية النسبية لمناطق التنمية المستهدفة	الإدارة الكفاء لعمليات التنمية التي لها صلاحيات تلبية متطلبات الاستثمار العالمي	اختيار مواقع جديدة للتنمية لتحسين استغلال الموارد الاقتصادية الكامنة، مع مراعاة التكثيف العمراني للأنشطة والسكان علي البوابات المصرية لدواعي أمنية
		لم تلبى التنمية متطلبات الاستثمار الداعم للتنافسية، ولم تتحقق التنمية المستهدفة نظرا للعوامل السياسية والأغراض الشخصية التي أثرت سلبا علي اختيار المشروعات وطرحها. وبالرغم من تركيز عوامل التنمية بالقاهرة الكبرى إلا إنها لم ترصد ضمن المدن العالمية ووصفت بضعف ديناميكية تنقل الأنشطة والسكان والعمران وهو أساس المنظومة العالمية، لضعف التهيئة المكانية لحجم النقل الجوي وتدفقات البضائع والركاب مقارنة بحجم التكتل السكاني، وبالرغم من تكتل السكان أيضا بمدينة الإسكندرية وتواجد مطار دولي بها ومنافذ متعددة لنقل الركاب والبضائع إلا إنها لم تظهر في شبكة العمران العالمي ^٢ .
توافر الجهات المؤسسية الداعمة لتنمية مراكز البحث العلمي للتحويل إلى صناعات المعرفة التكنولوجية المحفزة لجذب الاستثمارات الخارجية.	الاطر السياسية المنظمة للاتفاقيات الاقتصادية الدولية	وجود جهات مؤسسية داعمة لتنمية البحث العلمي (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وأكاديمية البحث العلمي بالقاهرة والعديد من مراكز البحوث) و جامعات للبحث العلمي ضمن المناطق الاستثمارية (جامعات القاهرة وعين شمس والفيوم - مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية نانو وبيوتكنولوجي - المنطقة الاستثمارية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
		سلكت أغلبها الإطار الشامل للتنمية، واستهدفت اتفاقيات الإطار القطاعي التهيئة المكانية التقليدية للاستثمار بمراكز النقل السكاني، ومؤخرا تم اختيار منطقة الضبعة لإنشاء محطة نووية .
الضوابط البيئية والقانونية والاطر التشريعية والتنظيمية الواضحة والمحددة لنظم الجمارك والضرائب	نسبة العاملين بالصناعة مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى	وجود أسس تشريعية وتنظيمية واضحة تم من خلالها جذب الاستثمارات لإنشاء العديد من المناطق الاقتصادية الحرة، ومؤخرا تم تعديل بعض البنود لإعطاء حوافز إضافية للاستثمار بالمناطق النائية لصالح الأنشطة الإنتاجية مع الحد بالاستثمار بنظام المناطق الحرة.
		بلغ عدد العاملين بقطاع الصناعة ٣ مليون عامل عام ٢٠٠٩ (١١,٨%) من إجمالي العمالة علي مستوي الجمهورية) انخفضت إلى ٢,٨٦ مليون عامل عام ٢٠١٠، ولذلك استهدف المخطط القومي زيادة مساهمة النشاط الصناعي في التوظيف من ١٢,٥% إلى ١٦,٧% لتصل إلى ٨,٨ مليون عامل عام ٢٠٥٠ .
أهمية الصناعات ومدى توافرها مع الطلب العالمي (الصناعات الالكترونية - الكيماوية - الغزل والنسيج - الغذائية)	نسبة المنشآت الصناعية وأهميتها متوسط الأجر	انعكس نشاط الصناعة علي ٣ قطاعات صناعية رائدة (الغزل والنسيج بنسبة ٣٠,٨% والصناعات الكيماوية والهندسية بنسبة ١٦,١% والصناعات الغذائية بنسبة ١٥,٧%) وبذلك صنفت السلع طبقا للطلب العالمي إلي :- - منافستها (مقارنة بجودة المنتج والحصة التسويقية) لعدم قدرة الصناعات المصرية التقليدية علي مواجهة الصناعات المتطورة بالسوق العالمي (الأجهزة الكهربائية - منتجات الحديد والصلب - المنتجات الكيماوية) ٢- سلع يمكن منافستها (الأسمدة - الزجاج - منتجات الألبان والأثاث والورق والبلاستيك) ٣- سلع يسهل منافستها (الغراء والراتينجات - السجاد - الخضروات والفاكهة - تجهيز الأغذية)
		بلغ إجمالي المنشآت الصناعية علي مستوي الجمهورية ٥٢ منطقة صناعية بمساحة ٢٧٠,٨ ألف فدان وبلغ الناتج المحلي الصناعي ١٨٠ مليار جنية عام ٢٠٠٩ (١٧% من إجمالي الناتج المحلي). منخفضة مقارنة بالمستوي العالمي لضعف الكفاءة وقلة العمالة التقنية

^١ تم حساب قيمة الاستثمارات علي النحو التالي :-

النشاط الاقتصادي	الزراعة	الصناعة	التشييد والبناء	التجارة والتمويل	النقل والتخزين	السياحة	الاتصالات	الخدمات الاجتماعية
تكلفة فرصة العمل بالالف جنية	١٠٠	١٥٠	٥٠	٤٠	١٠٠	١٩٠	١٢٠	٢٥
نسب المرحلة الأولى %	١٤,٩	٢٩,٢	٥,٤٧	٨,٧	١٨,٣	١٨,٤	٤,٢	١,٤
نسب المرحلة الثانية %	١٠,٥	٣٣,٢	٤,٥	٨,٦	١٧,٦	٢٠	٤,٥	٠,٩٥

الاستثمارات اللازمة للتنمية حتى عام ٢٠٥٠ من خلال بيانات وزارة التنمية الاقتصادية طبقا لتكلفة فرص العمل بالأنشطة المختلفة

^٢ أبتهال أحمد عبد المعطي، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة ٢٠٠١

اقتрحت وزارة الصناعة توفير ١١ منطقة صناعية بمساحة ٠,٠١٤ مليون فدان ، بينما استهدفت إستراتيجية التنمية والتعمير توفير ٠,٣٧ مليون فدان للنشاط الصناعي (١٠ مدن صناعية من ١ - ٢ مليون نسمة - ١٢ مدينة صناعية متوسطة - ٠,٥ مليون نسمة - ٢٠ مدينة صناعية صغيرة - ٢٠٠ ألف نسمة) ، وهو ما يعادل ٢ % من إجمالي الأنشطة المستهدفة بالإستراتيجية لتوفير ٢٨ % من فرص العمل المستهدفة بالإستراتيجية .	المساحات المتوفرة للأنشطة الصناعية والمناطق الاقتصادية الحرة بمخططات التنمية	
٦٠ % تمثل نسبة غير المتحقين بالعمل من جملة القادرين علي العمل ولذلك مثلت نسبة الكتلة السكانية الخاملة اقتصادياً ٦٩,٥ % ، كما مثلت نسبة البطالة ١٠ % من إجمالي القوة العاملة.	نسبة قوة العمل	القدرة علي التغلب علي الضغوط الاجتماعية
نسبة سكان الحضر ٤٢,٦ % يتركز ٧٥ % بالمدن الكبرى و ٢٥ % بالمدن المتوسطة والصغيرة	نسبة الحضر	
بلغ نسبة الإنفاق علي التعليم ١١,٧ % من إجمالي الإنفاق العام ، كما بلغت نسبة الأمية ٢٩,٦ % من إجمالي السكان ، و بلغ عدد المراكز البحثية والعلمية ٤٨٧ بجميع المحافظات تركزت بمحافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية، و بلغ عدد براءات الاختراع التي تم تحويلها إلي جهاز تنمية الابتكار والاختراع ٢٧٩ في الفترة (٢٠٠٨ : ٢٠١٣) تم تسويق ٤٤ منها بنسبة ١٥,٧ % فقط.	حجم المؤسسات التعليمية ^١	
جدول (٧) مؤشرات التهيئة المكانية للوضع الراهن لجمهورية مصر العربية (من عمل الباحث بالاعتماد علي تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حتى عام ٢٠١٥ وتقارير البنك الدولي حتى عام ٢٠١٥ وتقارير المؤتمر الاقتصادي للتجارة والتنمية حتى عام ٢٠١٥ وتقارير التنافسية العالمية حتى عام ٢٠١٦ وتقارير الهيئة العامة للتخطيط العمراني الخاصة بالخطة ٢٠٥٠ والكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٥ وتقارير وزارة التجارة والصناعة حتى عام ٢٠١٥ وتقارير الهيئة العامة للاستثمار بالمناطق الحرة ، قطاع الاستثمار بالمحافظات ٢٠١٥)		

٧- تصنيف المنظمات الدولية لمصر في مجال التهيئة المكانية

صنفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الدول إلي (دول معتمده علي وفرة الموارد الطبيعية والايدي العاملة - دول معتمده علي كفاءة الانتاج ، والفاعلية بزيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية - دول معتمده علي التطوير والابتكار) ، طبقاً لمؤشرات التنافسية للتهيئة المكانية لجذب الاستثمارات الخارجية المعتمده من تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٥ .^٢

و تم تقييم وضع مصر التنافسي علي النحو التالي :-

- صنفت مصر من الدول المعتمدة علي الكفاءة والفاعلية في دعم التهيئة المكانية اعتماداً علي وفرة العوامل الكامنة لا التطوير والابتكار ، ولذلك أشارت المنظمات الدولية إلى ضعف إمكانيات مصر التنافسية (احتلت المرتبة رقم ١١٥ عام ٢٠١٦ من بين ١٣٨ دولة^٣ علي المستوي العالمي مقارنة برقم ٧٠ لعام ٢٠٠٩) ، ولذلك لم تصنف ضمن أهم ٢٠ دولة مستثمرة عالمياً كمثيلاتها من الدول العربية (الإمارات - السعودية - الكويت - قطر - البحرين) .
- صنفت مصر في تقسيم دول العالم وفقاً لمؤشر الانجاز التكنولوجي طبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ من الدول المتبينة للتكنولوجيا بشكل سريع لامتلاكها مهارات بشرية مرتفعة نسبياً و استقبالها للتكنولوجيا واستخدامها ولكنها لا تتوافر لها احتماليات قيادة التكنولوجيا .
- صنفت مصر من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض لعام ٢٠١٤ ، مما جعلها في المرتبة رقم ١٢٠ عالمياً في تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد نظراً لتطور المؤشرات الاقتصادية بتطور عدد السكان^٤ ، وفي المرتبة ٤٣ عالمياً لإجمالي الناتج المحلي^٥ .
- علي صعيد التنافس الدولي احتلت مصر عام ٢٠١٣ المرتبة رقم ٩٩ في التهيئة المكانية لتوفير البنية الأساسية وتهيئة المناخ الاقتصادي الجاذب للاستثمارات من خلال إنشاء المؤسسات الاقتصادية ، والمرتبة رقم ٩٤ في التهيئة المكانية لإقامة الأسواق وتداول السلع ورؤوس الأموال وتأهيل الموارد البشرية، والمرتبة رقم ٨٦ في التهيئة المكانية لدعم مراكز الأبحاث وتطوير البحث العلمي^٦ ، ومن ثم رصدت المؤسسة العربية لجاذبية الاستثمار أداء مصر مقارنة بالمتوسطات العربية والعالمية كما هو موضح بالشكل التالي

^١ الكتاب الإحصائي السنوي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) ، التعليم لعام ٢٠١٣ ، إصدار ٢٠١٥ .

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	وزن المتطلبات الأساسية	وزن العوامل الكامنة	وزن عوامل التنكث الاقتصادي
٦٠ %	٣٥ %	٥ %	
٤٠ %	٥٠ %	١٠ %	
٢٠ %			

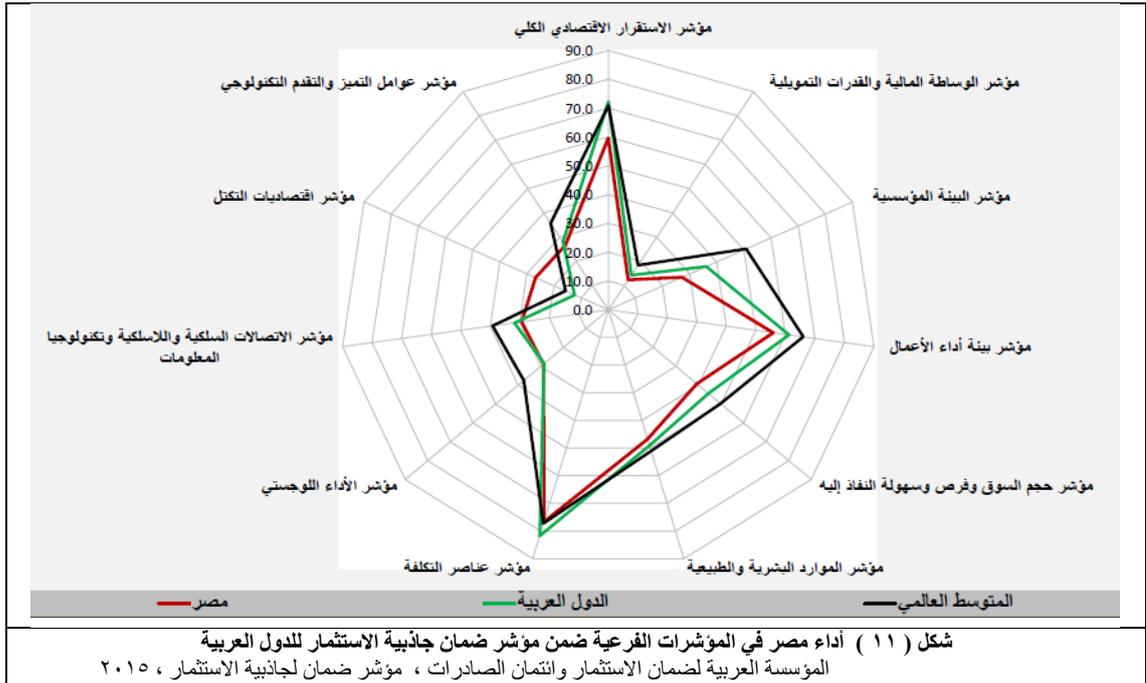
الأوزان العامة لمتطلبات مؤشر جاذبية الاستثمار طبقاً لمراحل نمو الدول

^٢ - WORLD ECONOMIC FORUM ,The Global Competitiveness Report , 2016 -2017

^٤ تقرير البنك الدولي عن الناتج المحلي ، مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠١٤

^٥ www.tradingeconomics.com/egypt/competitiveness-index , 2015

^٦ مجلس الوزراء المصري - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، رؤية مصر ٢٠١٣ ، نوفمبر ٢٠١٣



- احتلت مصر في تقارير منظمة التجارة العالمية بين دول العالم باستثناء دول الاتحاد الأوروبي المرتبة رقم ٢٦ في كبار مصدري الخدمات التجارية لعام ٢٠١٣^١ ، ولم تصنف في كبار الدول المستوردة لعام ٢٠١٣ بعد أن احتلت المرتبة رقم ٢٨ في كبار الدول المستوردة للسلع لعام ٢٠١٢^٢.
- احتلت مصر لعام ٢٠١٤ المراتب أرقام ١١٢ في سهولة ممارسة نشاط الأعمال ، و ٧٣ في بدء النشاط التجاري و ١٤٢ في استخراج تراخيص البناء و ١٠٦ في الحصول علي الكهرباء و ٨٤ في تسجيل الملكية و ٧١ في الحصول علي الائتمان و ١٣٥ في حماية المستثمرين الأقلية و ١٤٩ في دفع الضرائب و ٩٩ في التجارة عبر الحدود و ١٥٢ في تنفيذ العقود و ١٢٦ في تسوية الحالات المتعسرة^٣.

وبذلك وضعت مصر في إطار التهيئة المكانية التقليدية اعتمادا علي العوامل الكامنة لا التطوير والابتكار ، وتأثرت قدرة مصر التنافسية بالخلل في إدارة التنمية وعدم القدرة علي استغلال الموارد الطبيعية والبشرية الكامنة لتحسين الهيكل الداخلي ، مما يتطلب جذب الاستثمارات لمواقع ذات إمكانات تنافسية لا تعطي تنمية زانفة لانتشار بعض الأنشطة العالمية غير المستغلة أو غير المؤثرة في التنمية علي المستوى القومي .

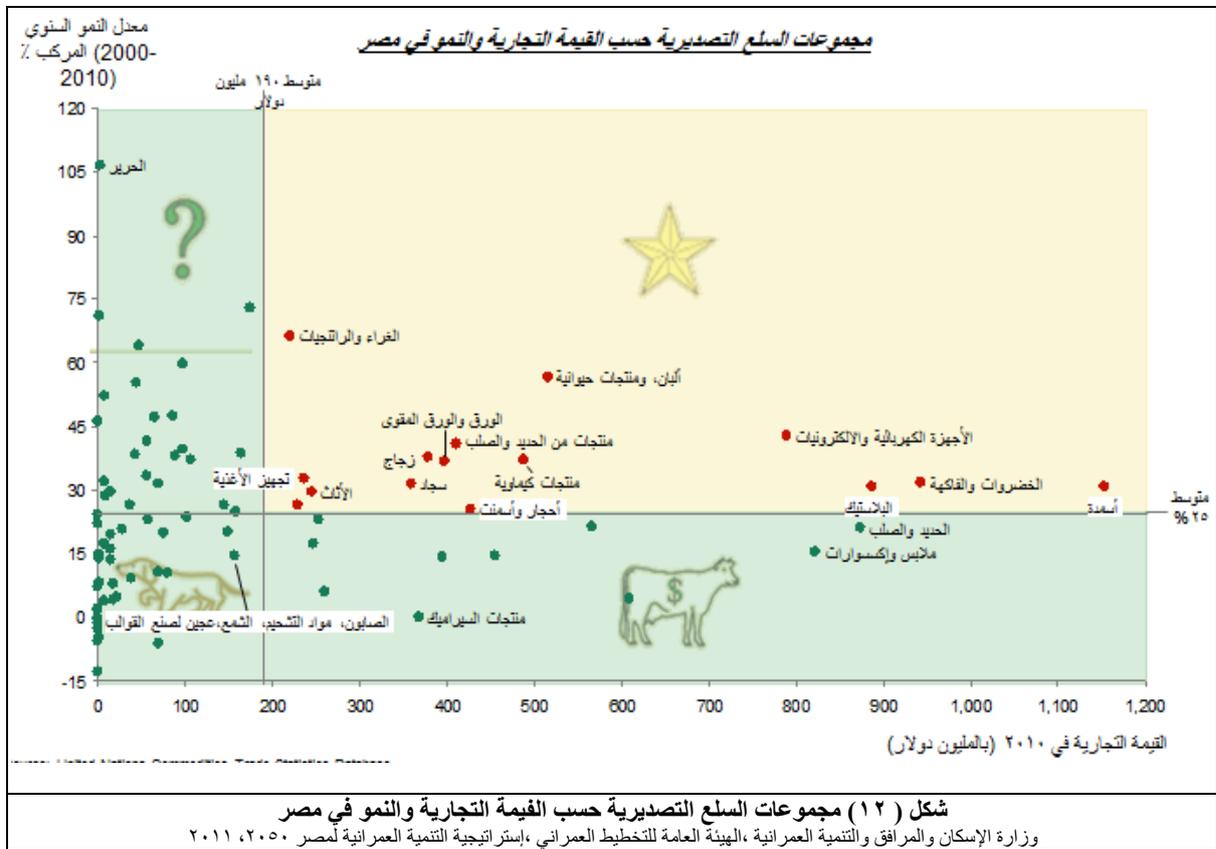
^١ World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO, 2014

^٢ World trade report , factors shaping the future of world trade . . . , 2013

^٣ تقرير البنك الدولي عن وضع مصر الناتج المحلي ، مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠١٤

٨- منهجية التهيئة المكانية المقترحة لبناء تنافسية قوية بالسوق العالمي
فيها يتم دراسة الإمكانات المتاحة لمصر ومقارنتها بالانشطة التنافسية بالسوق العالمي للتهيئة المكانية لتوطين
أنشطة اقتصادية تضع مصر على خريطة العالم من خلال ما يلي :-
أ- دراسة ملف مصر التصديري ومقارنته بالسلع التنافسية بالسوق العالمي
ب- دراسة الأبعاد المكانية لقابلية المناطق للتهيئة المكانية طبقا لحركة السوق العالمي .

أ- دراسة ملف مصر التصديري ومقارنته بالسلع التنافسية المتوافقة مع متطلبات السوق العالمي^١
وفيها تم حصر ١٤ سلعة هامة ذات تصنيف تنافسي بين المصدرين^٢ طبقا للقيمة التجارية والحصة التسويقية لبحث
سبل التهيئة المكانية الملائمة للتكامل مع قوي السوق والمتغيرات الخارجية التي استهدفت أكثر ٢٠ مجال تنافسي في
ضوء تحسين استغلال الموارد المتاحة والأصول الثابتة كمقومات للتهيئة المكانية (الموقع الجغرافي المتميز - وفرة
الأيدي العاملة - تعدد الموارد المتاحة لإنتاج الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية - طاقة الرياح توليد عالي للمخلفات لإنتاج
الطاقة الحيوية) ، ومن ثم تم استهداف أربعة مجالات لوضع مصر على خريطة العالم (السياحة - الطاقة - النقل
واللوجيستيات - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) طبقاً للإمكانات المتاحة. كما هو موضح بالأشكال التالية :-^٣

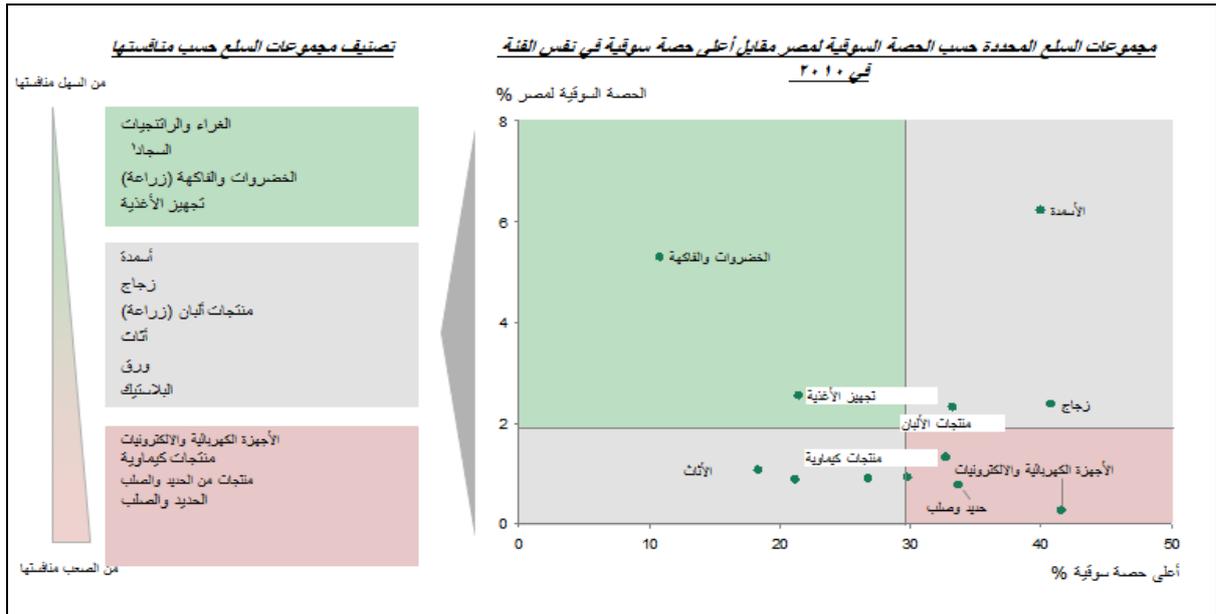


^١ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠١١، ٢٠٥٠

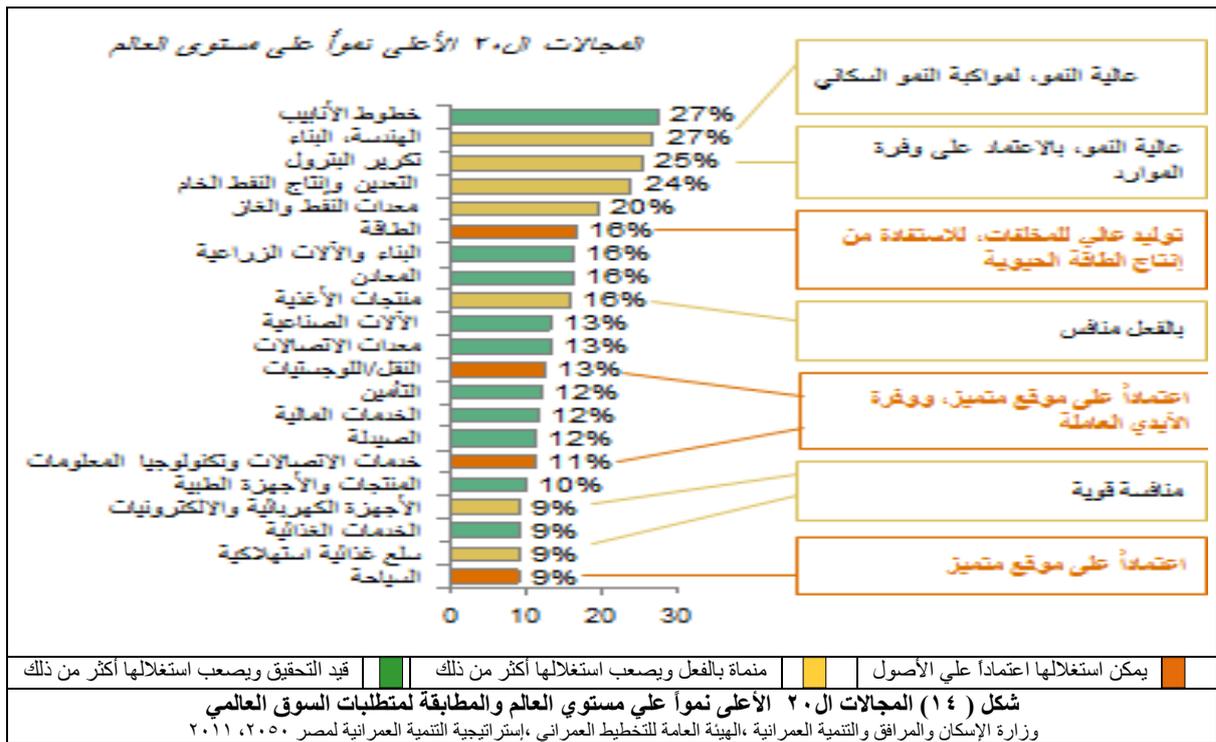
السلع	سلع مرتبطة بالزراعة										
	الفراء والراتنجيات	الخضروات والفاكهة	السجاد	الاسمدة	الأثاث	الألبان والمنتجات الحيوانية	الزجاج وتجهيز الأغذية	منتجات الحديد والصلب	منتجات الحديد والصلب	البلاستيك والكهربائية والإلكترونية والورق	
التصنيف بين المصدرين	١	٣	١	٣	٥	٧	٨	٩	١٤	١٥	١٦

تصنيف مصر بين الدول في تصدير بعض السلع

^٣ وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠١١، ٢٠٥٠



شكل (١٣) تصنيف السلع التصديرية طبقاً للحصة التسويقية ودرجة المنافسة بالأسواق العالمية
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠١١، ٢٠٥٠



ب- دراسة الأبعاد المكانية لقابلية المناطق للتهيئة المكانية طبقاً لحركة السوق العالمي

وفيها تم تحديد الأبعاد المكانية لمواقع إنتاج السلع الأكثر تصديراً علي أنحاء الجمهورية بالمقارنة بالأبعاد المكانية القابلة لتوطين نفس السلع طبقاً للموارد الاقتصادية المتاحة، ومنها تبين تركيز أهم الصادرات المصرية بإقليم القاهرة والدلتا، كما هو موضح بالشكل رقم ١٥، بالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع المنافسة بالمناطق الصحراوية ومحافظات الصعيد، كما تبين صلاحية الأقاليم الصحراوية لتوطين مجالات تنمية تنافسية (السياحة - الطاقة - النقل واللوجستيات - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) باستغلال الأصول المصرية بالأقاليم الصحراوية بالتكامل مع وادي النيل، لوضع مصر علي خريطة العالم كما هو موضح بالجدول رقم ٨ والشكل رقم ١٦



محاوير تنمية سياحية	◀---▶	محاوير تجارة خارجية مرتبطة بالمواوير اعتمادا على الصناعات الزراعية التصديرية	◀---▶
محاوير تنمية ونقل طويلة وعرضية	◀---▶	محاوير تجارة داخلية اعتمادا على الصناعات التجميعية المرتبطة بالمحافظات	◀---▶
محاوير لوجيستية مرتبطة بالمواوير	◀---▶	محاوير صناعية مرتبطة بالمواوير التعدينية	◀---▶
مراكز لصناعات المواوير التصديرية والمناطق الحرة	●	مراكز الصناعات التقنية	●
مراكز لصناعات معرفية متخصصة	●	مراكز للصناعات الطبية	●

شكل (١٦) صلاحية الاقاليم الصحراوية لتوطن مجالات التنمية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم طبقاً للمواوير المتاحة من عمل الباحث اعتمادا على تقارير وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ،إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١١ و وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ ، فبراير ٢٠١٠

النتائج والتوصيات :-

تسعى الدول عامة الى جذب الإستثمارات لتحسين استغلال الموارد العاطلة وتبادل الخبرات وتحقيق التنمية والتنافس بالسوق العالمي ، وفي مقابلة ذلك يتطلب الأمر وجود المناطق المؤهلة مكانياً بطرق غير تقليدية وفقاً لمتطلبات وإحتياجات هذه الإستثمارات التي تمكنها من مباشرة أعمالها في بيئة تناسيبها وتحقق لها أهدافها. إلا أن التركيبة الإقليمية في مصر تتسم بحالة من فقدان الإتزان بين السكان والأنشطة والمكان ، مما ادي الي وجود خلل في التهيئة المكانية ، نتيجة لتعارض توجهات السياسات القومية الي تنمية الأقاليم الصحراوية ، مع توجه الإستثمارات الي المراكز الحضرية المركزية ، وفي إطار هاذين التوجهين تم استنتاج الوضع الراهن لمؤشرات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية للتنافس بالسوق العالمي علي النحو التالي :-

- ١- علي الجانب التنظيمي والتشريعي ، لم تنجح القوانين والتشريعات المنظمة لجذب الإستثمارات في خلق حوافز ضريبية لتشجيع الإستثمار في الاقاليم الصحراوية ، وبذلك لم تنطبق الاتفاقيات الدولية للإستثمار في المشروعات الاقتصادية بالاقاليم الصحراوية سوي بالمنطقة الاقتصادية الحرة بمدينة السادس من أكتوبر و التخطيط لإنشاء المحطة النووية بمنطقة الضبعة كعنصر تهيئة مكاني غير تقليدي ، مقابل تركيز ١٣ منطقة استثمارية ب ٧ محافظات مركزية (الجيزة - الشرقية - الدقهلية - الإسكندرية - القليوبية - الفيوم - القاهرة) ووجود ١٩ منطقة صناعية مؤهلة بمناطق القاهرة الكبرى ووسط الدلتا والإسكندرية وقناة السويس؛ مع تأهيل عدد ٧٠٥ شركة للتصدير لأمريكا، كما توجد ٧ مناطق للتجارة الحرة، في كلٍّ من: مدينة نصر والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط وشبين الكوم ، ويرجع ذلك إلي وجود خلل ولفترة طويلة (قبل صدور قانون الإستثمار الموحد لعام ٢٠١٥) بالقوانين والتشريعات المحفزة لجذب الإستثمارات (عدم وجود قيود علي الإستثمار بالمناطق الحرة - تساوي الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية في المعاملة الضريبية - ضعف حوافز الإستثمار بالاقاليم الصحراوية) .
- ٢- علي الجانب التمويلي توقف المشروعات العملاقة بسبب نقص التمويل ومحدودية التنفيذ، نتيجة لضعف التمويل وعدم وجود مؤسسات لتسهيل إجراءات الاقتراض أو منح حوافز إضافية خاصة للمشروعات الإستثمارية؛ ذلك بالرغم من توطن كافة المشروعات القومية الكبرى بالمناطق الصحراوية (توشكي - شرق العوينات - درب الاربعين - ترعة السلام - قري الظهير الصحراوي).
- ٣- علي الجانب العمراني والبنوي التحتية ، لم تنجح المراكز العمرانية القائمة بالاقاليم الصحراوية في جذب الإستثمارات اليها من خلال عناصر البنية الأساسية التقليدية لضعف امكانياتها التنموية و انعدام البنية الأساسية والمعلوماتية متقدمة المستوى، بالرغم من اتساع المسطحات المتاحة للتنمية.
- ٤- علي الجانب التسويقي اتجهت الإستثمارات في مصر بحثاً عن الأسواق بالمدن الكبرى (القاهرة - الإسكندرية - الجيزة - السويس - بورسعيد - الإسماعيلية)، وبحثاً عن الموارد الطبيعية فقط (التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) بالاقاليم الصحراوية، نتيجة لعدم وجود مناطق دعم لوجيستي متقدمة للنفاد بالاسواق العالمية؛ ذلك بالرغم من الموقع الجغرافي المتميز للاقاليم الصحراوية الحدودية والذي يمكنها مع التكامل مع دول الجوار (٨،٥٨%) من مساحة مصر بالجبهة الجنوبية يمكنها من التعاون الدولي مع افريقيا - ٢١،٩% من مساحة مصر بالجبهة الشمالية الغربية يمكنها من التعاون الدولي مع اوربا - ١٩،٣% من مساحة مصر بالجبهة الشرقية يمكنها بالتعاون الدولي مع دول المحيط الهادي (اسيا).
- ٥- علي الجانب الاقتصادي ، تركزت الصناعات التنافسية (الغزل والنسيج بنسبة ٣٠،٨% والصناعات الكيماوية والهندسية بنسبة ١٦،١% والصناعات الغذائية بنسبة ١٥،٧%) بإقليمي القاهرة والدلتا؛ بالرغم من وفرة مقومات تلك الصناعات بالاقاليم الصحراوية ومحافظات الصعيد ، نتيجة لضعف التهيئة المكانية وضعف مراكز البحث والتطوير لاستغلال الموارد المتاحة.
- ٦- علي الجانب الاجتماعي ، لم تنجح الاقاليم الصحراوية في جذب الإستثمارات نتيجة لمحدودية العمالة المؤهلة ، بالرغم من انخفاض أجور العمالة و توسط الضغوط الاجتماعية والثقافية الخاصة بمعدلات الفقر مقارنة بباقي الجمهورية.
- ٧- علي الجانب البيئي ، تعرقل تحسين استغلال الموارد العاطلة بالاقاليم الصحراوية، نتيجة عدم وجود ضوابط بيئية متميزة للتعامل مع الأوضاع البيئية القاسية الخاصة بالبيئة الصحراوية، ذلك بالرغم من عدم وجود ضغوط عمرانية خاصة بالتدهور البيئي بالاقاليم الصحراوية بالمقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى.

وبذلك وضعت مصر في إطار التهيئة المكانية التقليدية نظراً لضعف إمكانياتها التنافسية عالمياً والتعارض بين المناطق المستهدفة للتنمية بالمخططات القومية ومناطق توطن الإستثمارات(احتلت المرتبة رقم ١١٥ عام ٢٠١٦ من بين ١٣٨ دولة) ، ويرجع ذلك الي وجود خلل، ولفترة طويلة في عملية التهيئة المكانية .

ولذلك يوصي البحث بتوجيه جهود التنمية للاقاليم الصحراوية الأقل نمواً من خلال عوامل تهيئة مكانية غير تقليدية ، تساهم في تكوين وحدات تنموية متخصصة صغيرة الحجم لتجنب المخاطرة، وتسويق فرص استثمارية من خلال:

- ١- ايجاد حوافز استثمارية بالاقاليم الصحراوية ، مع تسهيل اجراءات الحصول علي اراضي الاستثمار ومزاولة النشاط التجاري.
- ٢- ايجاد مناطق دعم لوجيستي ذات بنية معلوماتية متقدمة للنفاذ بالاسواق العالمية (تطوير المواني والمنافذ البرية كنواه لإنشاء تجمعات عمرانية ومدن صناعية لتجهيز الصادرات المحلية)
- ٣- ايجاد مراكز بحث وتطوير متقدمة لاستغلال الموارد المتاحة وتاهيل العمالة وتنمية الموارد البشرية ، علي غرار القرية الذكية لاشتمالها علي جامعة ومراكز بحثية وصناعات صغيرة ومتوسطة ذات تكنولوجيا متقدمة.
- ٤- توجيه الاستثمارات الخارجية للقطاعات الاقتصادية التنافسية المقترة إلى الاستثمارات المحلية (الطاقة – السياحة – النقل واللوجيستيات – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) .
- ٥- دعم التهيئة المكانية للوصول إلى تجمعات صناعية عنقودية متخصصة في احدى الصناعات التقليدية التنافسية النابعة من خصائص الموقع و المتعلقة بوفرة المواد الخام بالاقاليم الصحراوية (صناعة الاسمدة الفوسفاتية بمناطق ابوظطور ومحافظة اسوان – تنمية الثروة الحيوانية والتصنيع الزراعي بمحافظات الصعيد ذات الظهير الصحراوي – ايجاد نواة صغيرة مكتملة لمناطق الصناعات الهندسية بمحافظة السادس من اكتوبر بالظهير الصحراوي - استكمال حلقات التصنيع بالنطاقات الحيوية بالساحل الشمالي وغرب الدلتا وسهل المنيا الغربي ودرج الاربعين وفناة السويس وجنوب سيناء بالاعتماد علي الموارد التعدينية والصناعات التصديرية بالمناطق الحرة والصناعات التقليدية الخاصة بالتصنيع الزراعي ، مع اقامة مراكز تجارية ومعارض لتسويق المنتجات بكل نطاق للتفاعل بين الصناعة والزراعة).
- ٦- التغلب علي الضغوط الاجتماعية الخاصة بالطبقات الفقيرة ، من خلال تشجيع المستثمرين علي تبني ما يعرف باسم “Inclusive Business Models”؛ وهي نماذج عمل تقوم على تحقيق منافع متبادلة بين المستثمر ومواطني المجتمعات والمناطق المحلية ذات الدخل المنخفض؛ ومن خلال ضمّ مواطني المجتمعات والمناطق المحلية ذات الدخل المنخفض إلى السلاسل الإنتاجية للمستثمرين كموردين لمستلزمات نشاطه، أو كعاملين لإعداد منتجاته أو كموزعين لهذه السلع والخدمات؛ وذلك لخفض مؤشرات الفقر والبطالة.

المراجع

- ١- ابتهال أحمد عبد المعطى، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة ٢٠٠١ .
- ٢- البنك الدولي ، تقرير وضع مصر في الناتج المحلي ، مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٤ .
- ٣- الكتاب الإحصائي السنوي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) ، التعليم لعام ٢٠١٣ ، إصدار ٢٠١٥ .
- ٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد- أبريل ٢٠٠٢م- ص٢-٣ .
- ٥- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ٢٠١٥ .
- ٦- الهيئة العامة للاستثمار بالمناطق الحرة ، قطاع الاستثمار بالمحافظات ٢٠١٥ .
- ٧- الهيئة العامة للاستثمار ، تقرير المناطق الصناعية المؤهلة ٢٠١٥ .
- ٨- الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، تقرير الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٥ .
- ٩- الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، تقرير الميزة التنافسية للاقتصاد المصري ٢٠١٥ .
- ١٠- الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، المشروعات التنموية العملاقة ، مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة ، ٢٠١٥ .
- ١١- الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المشروعات القومية الكبرى والتنمية المحلية ٢٠١٤ .
- ١٢- الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الابعاد المكانية المستهدفة بالخطة الاستثمارية ٢٠١٣ - ٢٠١٤ .
- ١٣- الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، تقارير وزارة الصناعة والتجارة عن المناطق الصناعية حتي عام ٢٠١٥ .
- ١٤- حاتم مصطفى راشد ، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق علي محور قناة السويس ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، ٢٠١١ .
- ١٥- رندا جلال حسين ، طارق زكي احمد ، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم) ، النشرة العلمية لبحوث العمران ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة ، العدد الرابع عشر ، ٢٠١٤ .
- ١٦- رندا جلال حسين ، غياب البعد الإقليمي في مشروعات المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية ، النشرة العلمية لبحوث العمران ، كلية التخطيط العمراني والإقليمي ، جامعة القاهرة ، العدد الثاني عشر ، ٥-١-٢٠١٤ .
- ١٧- مجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، رؤية مصر ٢٠١٣ ، نوفمبر ٢٠١٣ .

- ١٨- مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥.
- ١٩- مصطفى منير محمود ، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الألفية الثالثة) ، رسالة دكتوراه ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- ٢٠- مصطفى منير ، توجيه التنمية العمرانية بالمراكز الحضرية الكبرى للحد من ضغوط الاستثمار " حاضرة الدمام بالمملكة العربية السعودية كدراسة حالة " ، مؤتمر تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى ، القاهرة ٢٠١٣ .
- ٢١- ناجي بن حسين ، أليسيو زانيلي ، فهم اللوائح الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في مصر ٢٠١٤ .
- ٢٢- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ ، ٢٠١١ .
- ٢٣- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ ، فبراير ٢٠١٠ .
- ٢٤- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ، ٢٠١١ .
- ٢٥- وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، وحدة المشاركة الأوروبية ، مصر والاتحاد الأوروبي تاريخ مشترك ومستقبل واحد EEA
- ٢٦- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري دليل المواطن للخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦ بمحافظات مصر
- ٢٧- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، مصر ودول الافتنا
- 28- WORLD ECONOMIC FORUM ,The Global Competitiveness Report , 2016- , 2017 ,
- 29- www.tradingeconomics.com/egypt/competitiveness-index , 2015
- 30- World trade report trade and development : recent trends and the role of the WTO, 2014
- 31- World trade report , factors shaping the future of world trade , 2013 .

ملخص البحث

يختص البحث بدراسة مؤشرات التهيئة المكانية الداعمة لبناء قاعدة تنافسية بالسوق العالمية؛ من خلال دراسة مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية؛ ودور استراتيجيات التنمية الاقتصادية للدولة في جذب الاستثمارات ودخول اتفاقيات تجارية كأحد أهم حلول التنمية الاقتصادية، للتكامل والاندماج في منظومة السوق العالمية والاقتصاد العالمي.

مع دراسة مدى توافق هذه المؤشرات أو تعارضها مع استراتيجيات الدولة في بناء قاعدة اقتصادية تنافسية، باستغلال الموارد الاقتصادية المعطلة بالأقاليم الصحراوية؛ وبالتكامل مع وادي النيل والدلتا.

وذلك طبقاً لاعتبار المعطيات والمحددات المكانية لتوطين الاستثمارات، بغرض تدعيم وضع مصر التنافسي في السوق العالمية.

الكلمات المفتاحية :- التهيئة المكانية - الاستثمار - أنشطة اقتصادية تنافسية - السوق العالمية

Abstract

This research focuses on studying the indicators of the "spatial configuration", able to support "competitive economic base" in the global market, by studying the elements and constraints of the spatial configuration in the Arab Republic of Egypt. It studies the role of the economic development strategies of the state in attracting investments and achieving trade agreements as ones of the most important economic development solutions, to integrate and merge in the "global market system" and the "global economy".

Moreover, it focuses on the study of the compatibility of those pointers harmonize or contradict with the state strategies to build competitive economic base, using economic resources idled in desert regions, and with integration of the Nile Valley and Delta. This is according to data and spatial findings of the investments' accommodation, to strengthen the position of competitive economy of Egypt in the global market.

Keywords: Spatial configuration - investment - competitive economy - global market - development strategies